إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

دولة فلسطين

2022-2018

يمثل هذا الإطار الخاص بمساعدات الأمم المتحدة الإنمائية إطار البرمجة الاستراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة ويعكس استجابتها الجماعية لأولويات التنمية الوطنية للفترة من كانون الثاني/يناير 2018 إلى كانون الأول/ديسمبر 2022.

إن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يضع الشعب الفلسطيني في محور البرامج الإنمائية والمناصرة. ومن خلال تنفيذ هذا الإطار، تعيد منظومة الأمم المتحدة في فلسطين التأكيد على التزامها بدعم الحكومة في تحقيق أهداف خطة عمل سنة 2030 بما يكفل عدم ترك الفئات الأشد ضعفاً في الأرض الفلسطينية المحتلة خلف الركب.

ستركز منظومة الأمم المتحدة في فلسطين مساعداتها الإنمائية، على مدار خمس سنوات، على أربعة مجالات استراتيجية تدعم المحاور الواردة في أجندة السياسات الوطنية للحكومة. والمجالات الاستراتيجية الأربعة هي:

- دعم مسار فلسطين نحو الاستقلال.
- دعم الوصول المتكافئ إلى حكم ديمقراطي خاضع للمساءلة ويتسم بالفعالية وسرعة الاستجابة لصالح جميع الفلسطينيين.
- عدم ترك أحد خلف الركب: دعم التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة للجميع.
- عدم ترك أحد خلف الركب: التنمية الاجتماعية والحماية الاجتماعية.

يأتي إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية نتيجة مشاورات أجراها فريق الأمم المتحدة القطري في فلسطين مع الحكومة والمجتمع المدني والأطراف الإنمائية الأخرى للتأكد من أنه يعكس الأولويات الوطنية. وهو يتوافق أيضاً مع مجمل سياسة الأمم المتحدة بخصوص النزاع الإسرائيلي–الفلسطيني وعملية السلام في الشرق الأوسط.

بالتوقيع على الآتي، تصادق حكومة فلسطين ومنظومة الأمم المتحدة في فلسطين على إطار الأمم المتحدة هذا للمساعدات الإنمائية ليشكل أساس التعاون بين الطرفين للفترة 2018–2022 وتعبران عن التزامهما بتحقيق أهدافه.

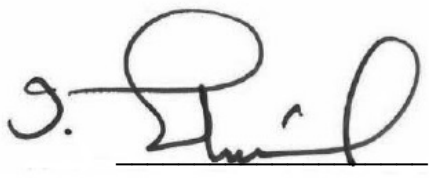

معالي د. إبراهيم الشاعر
وزير التنمية الاجتماعية
حكومة دولة فلسطين

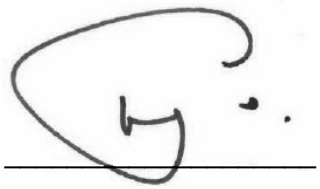

السيد روبرت بايبر
منسق الأمم المتحدة للمعونات الإنسانية والأنشطة
الإنمائية في الأرض الفلسطينية المحتلة

Ciro Fiorillo
Head of Office FAO

Mounir Kleibo
Representative, ILO

Lilia Naas
Chief of Office for Arab States
ITC

David Carden
Head of Office, OCHA

James Heenan
Head of Office OHCHR

Mahmoud A.T. Elkhafif
Coordinator, Assistance to the Palestiniann
People Unit, UNCTAD

Roberto Valent
Special Representative,
UNDP/PAPP

Iyad Abumoghli
Director, West Asia Office, UNEP

Lodovico Folin-Calabi
Representative, UNESCO

Anders Thomsen
UNFPA Representative
United Nations Population Fund

Zeyad Elshakra
Head of Office, UN-Habitat

June Kunugi
Special Representative, UNICEF

Cherine Rahmy
Regional Representative, UNODC

Fatima Abbasi
OiC, UNOPS

Bo Schack
Director of Operations in the Gaza Strip,
UNRWA

Scott Anderson
Director of Operations in the West Bank
UNRWA

Olivier Adam
Executive Coordinator, UNV

Sabine Machl
Special Representative, UN Women

Daniela Owen
Representative and Country Director
WFP

Gerald Rockenschaub
Head of Office, WHO

Amita Misra
Director, Department of Regional Programmes
and Field Representation, UNIDO

المحتويات

ملخص تنفيذي 9

تحليل الوضع..... 10

الآفاق على المدى المتوسط 12

أولويات التنمية الفلسطينية..... 13

الاستراتيجية 17

التكامل في الأدوار والأفضليات النسبية المختلفة للأمم المتحدة 21

الإطار المعياري..... 22

المخاطر والافتراضات 23

ملخص وصفي للمجالات الاستراتيجية ذات الأولوية في إطار المساعدات الإنمائية..... 24

الأولوية الاستراتيجية الأولى: دعم مسار فلسطين نحو الاستقلال..... 24

الأولوية الاستراتيجية الثانية: دعم الوصول المتكافئ إلى حكم ديمقراطي خاضع للمساءلة ويتسم بالفعالية وسرعة الاستجابة لصالح جميع الفلسطينيين 26

الأولوية الاستراتيجية الثالثة: عدم ترك أحد خلف الركب: دعم التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة للجميع 28

الأولوية الاستراتيجية الرابعة: عدم ترك أحد خلف الركب: التنمية الاجتماعية والحماية الاجتماعية..... 30

أوجه التكامل والتآزر 32

استراتيجية التمويل 33

إطار الموازنة المشترك 34

ترتيبات التنفيذ والتنسيق..... 46

الهيكل التنظيمي 47

آليات التنسيق 48

الشراكات مع الأطراف الوطنية الفاعلة 48

الرصد والتقييم 49

مصفوفة النتائج 51
الملحق 1: الإطار المعياري الدولي..... 85
الملحق 2: العملية التشاورية لإعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية 87

UNITED NATIONS

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, occupied Palestinian territory

Occupied Palestinian Territory: West Bank & Gaza

May 2016

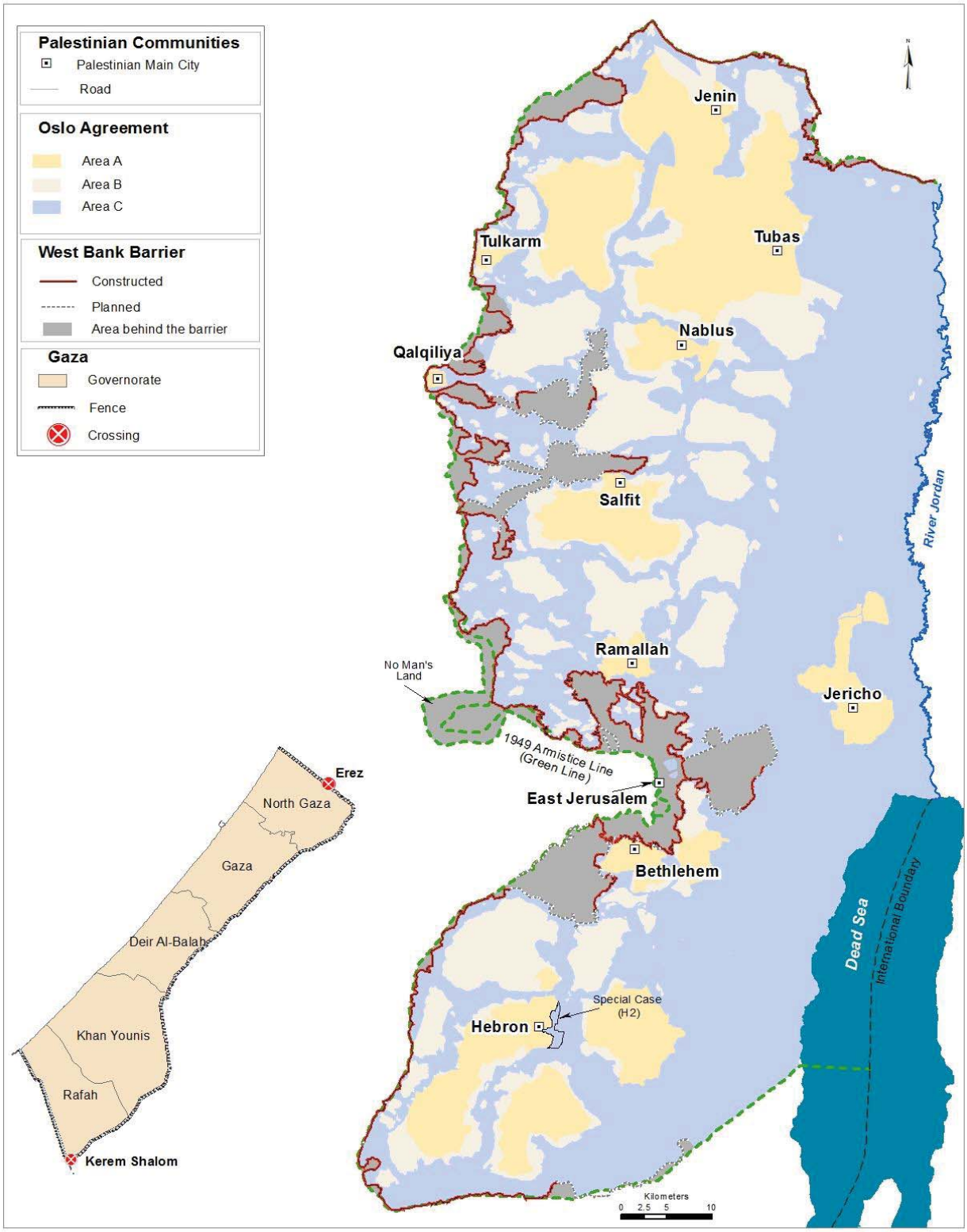

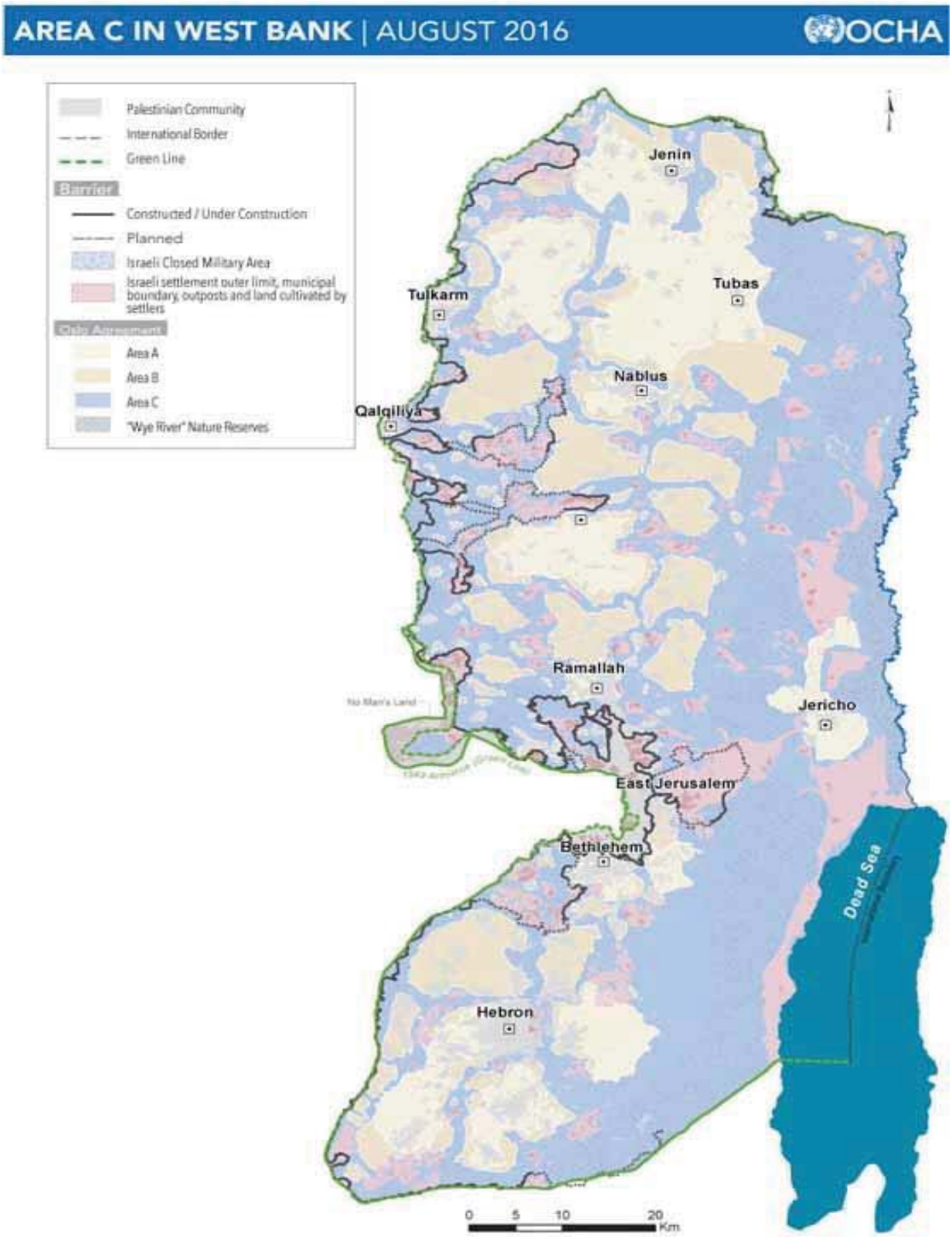
AREA C IN WEST BANK | AUGUST 2016
OCHA
Palestinian Community
International Border
Green Line
Barrier
Constructed / Under Construction
Planned
Israeli Closed Military Area
Israeli settlement outer limit, municipal boundary, outposts and land cultivated by settlers
Oslo Agreement
Area A
Area B
Area C
"Wye River" Nature Reserves
Jenin
Tubas
Tulkarm
Nablus
Qalqiliya
Ramallah
Jericho
East Jerusalem
Bethlehem
Hebron
Dead Sea
0 5 10 20
Km

ملخص تنفيذي

يمثل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إطار تعاون الأمم المتحدة مع حكومة فلسطين للفترة 2018–2022. وهو يمثل الأهداف المشتركة الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة في فلسطين، والمجالات التي تنوي تقديم الدعم فيها لحكومة فلسطين وشعبها، والنتاجات المتوقعة من عملها.

يبني هذا الإطار على إطار المساعدات الإنمائية السابق الخاص بفلسطين (2014–2017)، والذي كان بمثابة أول إطار للأمم المتحدة بخصوص تقديم المساعدات الإنمائية للأرض الفلسطينية المحتلة. وعند إعداد هذا الإطار، أخذ فريق الأمم المتحدة القطري في الاعتبار أبرز الدروس المستفادة من الإطار السابق. وبالتحديد، يقصد من هذا الإطار أن يكون استراتيجياً ومركزاً بقدر أكبر، وأن يحتوي على عدد أقل من مجالات النتاجات، وأن يكون إطار ميزانيته المشترك أكثر واقعيةً بما يتماشى مع بيئة التمويل الراهنة. فضلاً عن ذلك، اعتمد هذا الإطار للمساعدات الإنمائية فرضية خطة سنة 2030 التي تنص على "عدم ترك أحد خلف الركب" لتشكل محور عملية بناء الإطار بأكملها، من التحليل القطري المشترك إلى مجالات الأولوية ومؤشرات النتاجات التي ترد في هذه الوثيقة. وبالنظر إلى التحديات المتعددة الأبعاد التي تواجه الأرض الفلسطينية المحتلة، وأهمها 50 سنة من الاحتلال العسكري، ومع الأخذ بالاعتبار الولايات العالمية المتعددة التي تعمل الأمم المتحدة بموجبها، فإن هذا الإطار للمساعدات الإنمائية يدرك بيئة العمل الفريدة التي سيجري تنفيذه في ظلها.

بناءً عليه، فإن الهدف الذي اتفقت عليه الأمم المتحدة يتمثل في "تحسين آفاق التنمية لسكان فلسطين عن طريق تعزيز بناء الدولة الفلسطينية ومؤسسات شفافة وفعالة ومعالجة العوامل الرئيسية المساهمة في الضعف". ومن أجل تحقيق هذا الهدف، بني إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة 2018–2022 حول أربع أولويات استراتيجية أساسية ترتكز إلى فرضية خطة سنة 2030 التي تنص على "عدم ترك أحد خلف الركب":

1. دعم مسار فلسطين نحو الاستقلال.
2. دعم الوصول المتكافئ إلى حكم ديمقراطي خاضع للمساءلة ويتسم بالفعالية وسرعة الاستجابة لصالح جميع الفلسطينيين.
3. عدم ترك أحد خلف الركب: دعم التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة للجميع.
4. عدم ترك أحد خلف الركب: التنمية الاجتماعية والحماية الاجتماعية.

أعدت منظمة الأمم المتحدة في فلسطين إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في تشاور مع النظراء الوطنيين، بمن فيهم الوزارات التنفيذية، والمكاتب الفنية للحكومة، ومنظمات المجتمع المدني، إلى جانب الشركاء الدوليين. ويرد في الملحق رقم 2 ملخص لعملية الإعداد.

فيما أن إطار المساعدات الإنمائية يقدم الرؤية الإجمالية للمساهمة على نطاق منظومة الأمم المتحدة في البلد، فسيجري تنفيذه من خلال البرامج القطرية واتفاقيات التعاون الخاصة بوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعنية. وسيتم رصد التقدم المحرز تجاه الالتزامات الواردة في الإطار بشكل مشترك بواسطة حكومة فلسطين والأمم المتحدة على أساس سنوي وسيخضع للمراجعة في منتصف فترته.

تلخص الوثيقة الحالية افتراضات التخطيط التي اعتمدتها الأمم المتحدة من ناحية تحليل السياق والأولويات الرئيسية المحددة. وهي تصف الإطار المعياري الذي ترتكز إليه وتسترشد به أولويات الأمم المتحدة والتعاون المقترح في البلد. وتستعرض الوثيقة الاستراتيجية المقترحة لمساهمة الأمم المتحدة على المدى المتوسط وإطار النتائج الذي اتفق عليه مع حكومة فلسطين لتوجيه عملية التعاون من جانب الأمم المتحدة، بما يشمل ترتيبات التنسيق والرصد والتقييم المشتركة.

تحليل الوضع

في سنة 2017، سيكون قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، قد أكملا 50 سنة من العيش تحت الاحتلال العسكري. هذه بيئة عمل فريدة، وهي تنعكس في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ويعد إنهاء الاحتلال العامل الأوحد والأهم الذي يمكن الفلسطينيين من اتخاذ مسار ناجح نحو أهداف التنمية المستدامة. وفيما ستظل الحكومة الفلسطينية، في ظل الاحتلال، مقيدة اليدين بشدة في مقدار تحكمها بروافع التنمية، وطالما تظل سلطة الاحتلال قائمة، فإن المسؤولية النهائية عن نجاح فلسطين أو فشلها في بلوغ الأهداف العالمية المصاغة في خطة سنة 2030 للتنمية المستدامة تظل على عاتق الحكومة الإسرائيلية.

بالإجمال، تتسم بيئة العمل في الأرض الفلسطينية المحتلة بما يلي: وضع أمني هش، وقيود عديدة على الحركة، وعلى الوصول إلى مساحات واسعة من الضفة الغربية وإلى غزة بأكملها، وعلى قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى الموارد الطبيعية والبناء والتطوير في المنطقة (ج) والقدس الشرقية، واستمرار المشروع الاستيطاني، وانتهاكات منتظمة لحقوق الإنسان مع انخفاض مستوى المساءلة. وقد أدى الاحتلال المطول إلى أزمة حماية ممتدة، إذ أن حوالي مليوني شخص – أي ما يقارب نصف الفلسطينيين المقيمين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك 70% من مجموع سكان غزة[1] – يتوقع أن يكونوا بحاجة إلى شكل ما من المساعدة الإنسانية في سنة 2017[2].

وتتضمن سياسات الاحتلال وممارساته التي تترك أثراً واسع النطاق على حياة الناس فرض القيود على: وصول وحركة الناس والبضائع، والوصول إلى الموارد الطبيعية، والأنشطة الاقتصادية والإنتاجية، إلى جانب ممارسات هدم المباني وتهديدات التهجير القسري والعنف. ومن الجدير بالذكر أن السياسات المحيطة بأعمال الهدم والتهجير القسري والعنف، ونظام تصاريح السفر، تؤثر في بعض الفئات السكانية بقدر أكبر مما تؤثر في سواها[3].

كما أن التجزئة الإقليمية الناتجة عن الانفصال المادي والسياسي والإداري بين غزة والضفة الغربية تتفاقم بسبب عدم قدرة السلطة الفلسطينية على الوصول إلى الجزء الأكبر من المنطقة (ج) (والتي لا تزال تحت السيطرة الإدارية والعسكرية الإسرائيلية) وسكان القدس الشرقية بأكملهم.

[1] الأمم المتحدة (2016)، التحليل القطري المشترك، *لكي لا يُترك أحدٌ خلف الركب: نظرة إلى الضعف والحرمان الهيكلي في فلسطين*، ص 54.
[2] الأمم المتحدة (2017)، *خطة الاستجابة الإنسانية: الأرض الفلسطينية المحتلة*، ص 4.
[3] الأمم المتحدة (2016)، التحليل القطري المشترك، *لكي لا يُترك أحدٌ خلف الركب: نظرة إلى الضعف والحرمان الهيكلي في فلسطين*، ص 30.

تعاني الأرض الفلسطينية المحتلة من انقسام داخلي منذ سنة 2007. وفي ظل سيطرة حماس على غزة وغياب المصالحة الوطنية، تتعرقل قدرة حكومة الوفاق الوطني الفلسطينية التي شكلت في سنة 2014 على تقديم الخدمات والإدارة الفعالة للسكان الفلسطينيين. وقد شكّل الانقسام السياسي والإداري العميق بين غزة والضفة الغربية عائقاً أمام تطوير كل من المنطقتين، وأبطئ عملية إعادة الأعمار في غزة بعد النزاع الذي دار سنة 2014، وتسبب بمصاعب إنسانية كبيرة. وساهمت السنوات العشر من سيطرة حماس على غزة في تفاقم الصعوبات في بيئة التنمية الناتجة عن الإغلاقات البرية والبحرية والجوية المنهكة المفروضة على قطاع غزة. وتؤثر أزمة الحكم الفلسطينية على سكان غزة بشكل خاص.

إن التقدم في عملية "بناء الدولة" الذي سبق الاعتراف بفلسطين كدولة غير عضو بصفة مراقب في الأمم المتحدة في سنة 2012 قد فقد زخمه في ظل البيئة السياسية المعرقلة وتوقف التقدم نحو بناء الدولة. كما أن الديمقراطية البرلمانية تتعرض للخطر بعد مرور 10 سنوات دون إجراء انتخابات وطنية.

على الرغم من هذه التحديات، تصنف الأرض الفلسطينية المحتلة ضمن البلدان المتوسطة الدخل (نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي يعادل 4699.2 دولار حسب تعادل القوة الشرائية لسنة 2011[4]) وتأتي في الترتيب 113 (من بين 188 بلداً وإقليماً) على مؤشر التنمية البشرية، مما يضعها في فئة بلدان التنمية البشرية المتوسطة. ويعد معدل العمر المتوقع عند الولادة (72.9 سنة)، ومتوسط سنوات الدراسة (8.9 سنة)، والعدد المتوقع لسنوات الدراسة (13.0 سنة) أعلى من المعدلات المقابلة في الدول العربية وفي جميع بلدان التنمية البشرية المتوسطة في العالم[5]. وهذا يعكس تحقيق إنجازات مثيرة للإعجاب في نطاق من المؤشرات الاجتماعية للأهداف الإنمائية للألفية، بما يشمل معدلات وفيات الرضع والأطفال، ومعدلات وفيات الأمهات، ومعدلات الالتحاق بالتعليم المدرسي. مع ذلك، تتعرض هذه الإنجازات لتهديدات متزايدة فيما يقترب الفلسطينيون من سنتهم الخمسين من العيش في ظل الاحتلال.

علاوة على ذلك، يتعرض الوضع المالي للحكومة للخطر بسبب محدودية الحيز المالي والتشغيلي للحكومة ومؤسساتها والانخفاض في مستويات الدعم المباشر للموازنة، وذلك على الرغم من الجهود المتسقة التي تبذلها الحكومة لتقليص الإنفاق وتحسين جمع الضرائب (انخفض الدعم المباشر للموازنة بنسبة 51.7% من 1.26 مليار دولار في سنة 2013 إلى 0.61 مليار في سنة 2016[6]). وفي الفترة من سنة 2014 إلى 2016، انخفضت تقديرات المعونات الثنائية والمتعددة الأطراف المقدمة لفلسطين من 3.4 مليار دولار إلى 2.8 مليار، حسب ما يفيد به المانحون والوكالات المتعددة الأطراف. وهذا يعكس الاتجاه السائد في الدعم المباشر للموازنة والمعونات الإنسانية (من 927 مليون دولار إلى 646 مليون دولار) على نحو ما تبينه دائرة التتبع المالي. فقد انخفض الإجمالي التقديري للمعونات بنسبة 13% من سنة 2014 إلى 2015، ثم بنسبة 5% من سنة 2015 إلى 2016[7].

---

[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2017)، *مؤشرات التنمية البشرية: فلسطين*.

[5] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2015)، *مذكرة إعلامية للبلدان عن تقرير التنمية البشرية 2015: دولة فلسطين*، ص 3.

[6] السلطة الفلسطينية، وزارة المالية والتخطيط.

[7] مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط والبنك الدولي (2017)، *دراسة تدفق المعونات – التقرير النهائي لفلسطين*، ص 1.

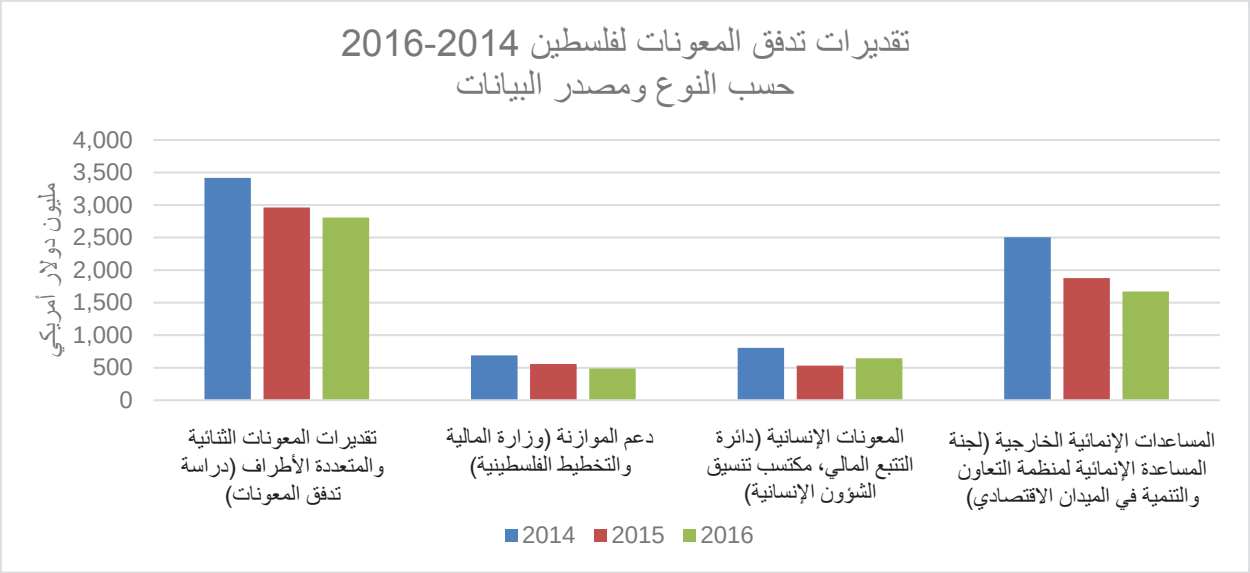

المصدر: مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط والبنك الدولي (2017)، دراسة تدفق المعونات – التقرير النهائي لفلسطين، ص 1.

الآفاق على المدى المتوسط[8]

من الصعب التنبؤ بالآفاق المتوسطة الأجل بالنسبة لفلسطين كونها تتأثر بعدد من المتغيرات السريعة التقلب. فالتطورات السياسية الداخلية في كل من إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة وتوقف عملية السلام في الشرق الأوسط وتصاعد الأصولية والتطرف في المنطقة، كل ذلك سيؤثر على السياسات من كلا الجانبين. ومن شأن الاستمرار أو التصعيد في سياسات بناء المستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها، وتخصيص الأراضي في الضفة الغربية للاستخدام الإسرائيلي الحصري، وهدم المباني، وفرض القيود على التنمية الفلسطينية، أن يضعف إلى حد كبير إمكانية حل الدولتين. ومن المرجح أن يتسبب ذلك في تدهور الأوضاع على أرض الواقع، ويؤدي إلى دوامة من العنف. وعلى الجانب الفلسطيني، ستتمثل العوامل الحاسمة في مدى نفوذ القوى السياسية المعتدلة وقدرتها على التوحد، والمصالحة بين حركتي فتح وحماس، واحتمالات إجراء انتخابات شفافة على الصعيد الوطني.

بالإمكان التنبؤ بقدر أكبر من اليقين بالاتجاهات الديمغرافية المتوسطة المدى والطلب على الخدمات الأساسية والبنية التحتية المهمة. إذ يتوقع أن ينمو عدد سكان الأرض الفلسطينية المحتلة من 4.75 مليون في سنة 2015 إلى 6.9 مليون بحلول سنة 2030. وسينمو عدد سكان غزة من 1.85 مليون في سنة 2015 إلى 3.1 مليون بحلول سنة 2030. وسترتفع نسبة كبار السن من مجموع السكان من 2.9% إلى 4.4% بحلول سنة 2030، مما يعني زيادة كبيرة في الحاجة إلى الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية. أما الزيادة في حجم السكان في سن العمل (64-15 سنة) من 57.8% في سنة 2015 إلى 61% بحلول

[8] يرتكز تحليل فريق الأمم المتحدة القطري إلى دراسة الإسقاطات الديموغرافية التي أجريت بتكليف من صندوق الأمم المتحدة للسكان: مكتب رئيس الوزراء وصندوق الأمم المتحدة للسكان – فلسطين (2016)، *فلسطين 2030 – التغير الديموغرافي: فرص للتنمية*. وهناك المصدر الإضافي: جامعة أوكسفورد ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (2017)، *تحليل سريع المسار لتوفير البنية التحتية في فلسطين*، والذي سيكون مكملاً لمطبوعة صندوق الأمم المتحدة للسكان ويرشد الأمم المتحدة في التخطيط الإنمائي المتوسط إلى الطويل الأجل لصالح فلسطين.

سنة 2030 فستجلب فرصاً لتحقيق عائد ديمغرافي، شريطة أن تبذل الاستثمارات في البنية التحتية الأساسية ورأس المال البشري عن طريق التعليم والصحة وسياسات التشغيل المنتج. وسيزداد العدد الإجمالي للاجئين في الأرض الفلسطينية المحتلة بنسبة تقارب 50%، من أكثر من مليونين بقليل في سنة 2015 إلى ثلاثة ملايين في سنة 2030.

سوف تجلب هذه التغيرات معها المزيد من الطلب على الخدمات الأساسية. فسيلزم توفر حوالي 23,000 معلم إضافي في غزة (ضعف العدد الحالي) وحوالي 9,000 معلم إضافي في الضفة الغربية. كما سيلزم توفير حوالي 1650 مدرسة جديدة، 900 منها في غزة. وسيستدعي الطلب المتزايد على الرعاية الصحية توفير 36 مستشفى إضافياً، وبناء 347 مركزاً إضافياً للرعاية الصحية الأولية، وتوفير 4190 طبيباً وطبيبة إضافية و7612 ممرضاً وممرضة إضافية بالمقارنة مع سنة 2014. كما سيزداد عدد الشباب وستنمو القوى العاملة من 1.3 مليون إلى 2.3 مليون في سنة 2030. ويلزم إيجاد حوالي مليون فرصة عمل جديدة من الآن وحتى سنة 2030 لمجرد الحفاظ على معدل البطالة الحالي[9]. وفي غياب سياسة موجهة، يمكن التوقع أن يتزايد الفقر. ومع انخفاض المعونات الدولية، سيكون من الضروري توفير مصادر جديدة من العوائد الحكومية لتمويل الزيادة اللازمة في تقديم الخدمات الأساسية.

أولويات التنمية الفلسطينية

أجرت الحكومة الفلسطينية في سنة 2016 عملية تشاورية للتخطيط للتنمية من أجل تحديد أولويات التنمية الوطنية للفترة 2017–2022. إن "أجندة السياسات الوطنية: المواطن أولاً" التي اعتمدها مجلس الوزراء تستعرض ثلاثة محاور تحدد الوجهة الاستراتيجية للحكومة في السنوات الست المقبلة: الطريق نحو الاستقلال، والإصلاح الحكومي، والتنمية المستدامة. وترد ضمن كل واحد من هذه المحاور مجموعة من الأولويات الوطنية الرئيسية والسياسات القطاعية (الإطار 1) الرامية إلى تحسين نوعية حياة الشعب الفلسطيني جنباً إلى جنب مع مواصلة الجهود لبناء الدولة، حيث تعتبر أجندة السياسات الوطنية أن هذين المسارين يعزز كل منهما الآخر.

الإطار 1: أجندة السياسات الوطنية الفلسطينية 2017–2022: المواطن أولاً

محاور الأجندة	الأولويات الوطنية	السياسات الوطنية
الطريق نحو الاستقلال	تجسيد الدولة المستقلة وإنهاء الاحتلال	1. تصعيد الجهود وطنياً ودولياً لإنهاء الاحتلال 2. تفعيل آليات مساءلة الاحتلال
	الوحدة الوطنية	3. تحقيق وحدة الأرض والشعب الفلسطيني 4. تجسيد الممارسة الديمقراطية في دولة فلسطين
	تعزيز المكانة الدولية لدولة فلسطين	5. تعزيز المشاركة في المنظومة الدولية 6. تعزيز العلاقات الثنائية لدولة فلسطين

[9] مكتب رئيس الوزراء وصندوق الأمم المتحدة للسكان – فلسطين (2016)، *فلسطين 2030 – التغير الديموغرافي: فرص للتنمية*.

الإصلاح الحكومي	الحكومة المستجيبة للمواطن	7. تعزيز استجابة الهيئات المحلية للمواطن 8. الارتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطن
	الحكومة الفعالة	9. تعزيز المساءلة والشفافية 10. كفاءة وفعالية إدارة المال العام
التنمية المستدامة	تحقيق الاستقلال الاقتصادي	11. بناء مقومات الاقتصاد الفلسطيني 12. توفير فرص عمل لائقة للجميع 13. توفير بيئة استثمارية ملائمة 14. تعزيز الصناعة الفلسطينية
	العدالة الاجتماعية وسيادة القانون	15. الحد من الفقر 16. توفير الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين 17. تعزيز وصول المواطنين الى العدالة 18. تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة 19. شبابنا، مستقبلنا
	تعليم جيد وشامل للجميع	20. التعليم المبكر لأطفالنا 21. تحسين الالتحاق والبقاء في التعليم 22. تحسين نوعية التعليم 23. من التعليم الى العمل
	رعاية صحية شاملة ذات جودة ومتاحة للجميع	24. توفير خدمات الرعاية الصحية الشاملة للجميع 25. الارتقاء بصحة المواطن ورفاهيته
	مجتمع قادر على الصمود والتنمية	26. توفير الأمن والأمان للوطن والمواطن وتعزيز سيادة القانون 27. توفير الاحتياجات الأساسية للتجمعات السكانية 28. ضمان استدامة البيئة 29. النهوض بالزراعة وبالمجتمعات الريفية 30. حماية الهوية والتراث الثقافي الفلسطيني

استكمالاً للأولويات القطاعية للحكومة ولتحديد العوامل الرئيسية المساهمة في الضعف في الأرض الفلسطينية المحتلة، أجرت الأمم المتحدة في سنة 2016 التحليل القطري المشترك للأرض الفلسطينية المحتلة بعنوان "لكي لا يُترك أحدٌ خلف الركب: نظرة إلى الضعف والحرمان الهيكلي في فلسطين". تفحص التحليل القطري المشترك العقبات الهيكلية أمام تحقيق هدف خطة سنة 2030 بأن "لا يترك أحد خلف الركب"، وذلك من خلال تحليل حالة 20 فئة من الفئات الشديدة الضعف. وجرى تحليل العوامل

المساهمة في ضعفها (الإطار 2)، وتبين من التحليل، بخلاف أثر الاحتلال، أن الفلسطينيين الضعفاء بشكل خاص يتأثرون بشدة بواحد أو أكثر من العوامل المساهمة في الضعف الخاصة بالموقع، وتلك الاقتصادية، والمؤسسية–السياسية، والاجتماعية–الثقافية، والعوامل المتعلقة بالعنف.

- **عوامل الموقع:** إن المكان الذي يقيم فيه الشخص في الأرض الفلسطينية المحتلة يؤثر بقدر كبير على حياته اليومية ووصوله إلى الخدمات الأساسية وقدرته على التدبر مع الصدمات وقدرته على الخروج من قبضة الفقر. فمجرد العيش في منطقة معينة، مثل منطقة H2 في الخليل أو غزة، يجعل السكان أشد ضعفاً من الآخرين الذين لا يعيشون أو يعملون في تلك المناطق بعينها. علاوة على ذلك، وبما أنه توجد قيود عملية بالغة لسيطرة الحكومة الفلسطينية على أجزاء من الأرض المحتلة، فإن الموقع يحدد أيضاً إلى أي مدى تستطيع الحكومة أن تفي بواجباتها تجاه حقوق الإنسان، بما يشمل مستوى تقديم الخدمات العامة.

- **العوامل الاقتصادية:** وهذه تتضمن الفقر، وتفاوت الوصول إلى الفرص الاقتصادية، وارتفاع معدلات الإعالة، والتهديدات البيئية. والعديد من هذه العوامل أو مكوناتها ترتبط بعوامل الموقع أو العوامل الاجتماعية–الثقافية المساهمة في الضعف. وجميع هذه العوامل، بما فيها التفاوت في الوصول إلى موارد الإنتاج وفرص العمل، وانخفاض معدل المشاركة في سوق العمل، وعدم التكافؤ في عبء العمل غير المدفوع الأجر، وارتفاع معدلات الإعالة الفعلية، هي عوامل اقتصادية تؤثر في بعض الفئات أكثر من غيرها. وبالمثل، يمكن أن يجعل التفاوت في الوصول إلى الموارد والأصول بعض الفئات أكثر ضعفاً من غيرها.

- **العوامل المؤسسية–السياسية:** تتعلق هذه العوامل بعناصر الحكم الرشيد عموماً مثل المؤسسات المستجيبة والخاضعة للمساءلة، والعمليات السياسية الشاملة للجميع، وسيادة القانون، وفعالية عمل نظم العدالة والأمن. وفي العادة تكون الشرائح الأشد ضعفاً في المجتمع هي الأكثر تضرراً. فالثغرات في الخدمات الأساسية والقوانين والنقص في تنفيذ السياسات، كل ذلك يساهم في جعل الفئات الأشد ضعفاً مهمشين من الدولة بقدر أكبر، ويمكن أن يتفاقم ذلك بسبب عدم قدرتهم على إسماع صوتهم والمشاركة، وبسبب القيود المفروضة على الإعلام وحرية الكلمة والمجتمع المدني.

- **العوامل الاجتماعية–الثقافية:** تؤثر القواعد الاجتماعية–الثقافية التمييزية أو المقيدة على بعض الفئات أكثر من سواها. فهذه القواعد التي تتراوح من التمييز في المعاملة في سوق العمل إلى التمييز في قوانين الميراث والقيود على وصول النساء إلى خدمات الصحة الإنجابية، تؤثر على النساء أكثر من الرجال، وعلى ذوي الإعاقة أكثر من سواهم، وعلى الشباب أكثر من الأجيال الأكبر سناً. وفي بعض الحالات، تكون هذه القواعد بمثابة عوامل مباشرة تساهم في الضعف، فيما أنها في حالات أخرى تضاعف تأثير مجالات ضعف أخرى.

- **التعرض للعنف:** إن التعرض للعنف – سواءً الفعلي أو التهديد الدائم به – يؤثر بعمق على نفسية الفلسطينيين. تكون بعض الفئات أكثر عرضة لتهديدات العنف من سواها، وتستوعب الفئات المختلفة التهديد والمعاناة من العنف بطرق مختلفة. وفي بعض الحالات، يتخلى البعض عن الفرص خوفاً من العنف. وفي حالات أخرى، يتحول الضحايا إلى

ممارسين للعنف، مما يساهم في إدامة حلقة العنف. إن من شأن إنهاء التهديد بالعنف والتصدي لنتاجاته النفسية–الاجتماعية أن يحدث تغيراً حاداً في مسار التنمية الفلسطينية.

استنتج التحليل القطري المشترك أن التصدي لهذه العوامل المساهمة في الضعف يتيح الإمكانية لإحداث تغيير كبير في مسار التنمية لهذه الفئات وغيرها من الفئات المحرومة في فلسطين.

الإطار 2: الحرمان والعوامل الهيكلية المساهمة في الحرمان في الأرض الفلسطينية المحتلة[10]

		العوامل المساهمة في الضعف والحرمان				
الفئات	**العدد التقريبي من الفلسطينيين الأفراد**	**الموقع**	**التعرض للعنف**	**الوصول الاقتصادي**	**العوامل المؤسسية والسياسية**	**العوامل الاجتماعية–الثقافية**
الفتيات المراهقات	530,000		•		•	•
التجمعات البدوية والرعوية المقيمة في المنطقة (ج)	30,171	•	•	•		
الأطفال الذين يواجهون عراقيل في الوصول إلى المدارس	50,000	•	•			
الأطفال في القوى العاملة	39,644		•	•	•	•
الأطفال المعرضون للعنف	1,992,065	•	•		•	
التجمعات السكانية في المنطقة (ج)	297,986	•	•	•		
المسنون	216,742		•	•	•	•
الأسر المفتقرة للأمن الغذائي التي تعيلها نساء	175,000			•	•	•
سكان غزة غير القادرين على الوصول الى المياه المأمونة أو الصرف الصحي	1,787,078	•	•	•		
سكان الخليل – المنطقة H2	40,000	•	•	•		
الأفراد المحتاجون الى إحالة طبية عاجلة	102,000	•	•	•	•	
الأطفال خارج المدرسة	123,219	•	•	•	•	•
الأشخاص ذوو الإعاقة	130,045		•	•	•	•

[10] الأمم المتحدة (2016)، التحليل القطري المشترك، *لكي لا يُترك أحدٌ خلف الركب: نظرة إلى الضعف والحرمان الهيكلي في فلسطين*، ص 42.

ملاحظة: يعرض هذا الجدول لمحة لحظية عن الفئات العشرين مرتبة أبجدياً (حسب الأصل الإنجليزي). توجد تداخلات عديدة بين الفئات ويوجد العديد من الفلسطينيين ضمن أكثر من فئة. فالنساء بشكل خاص يتعرضن لمصادر ضعف متعددة ويظهرن في عدة فئات. والسبب الذي يدفع إلى النظر إلى هذه الفئات بشكل منفصل هو ما تقدمه من رؤية خاصة لعوامل الضعف المختلفة.

الأشخاص المقيمون في منطقة التماس	11,000	•	•	•		
اللاجئون الذين يعيشون في فقر مدقع	619,133	•		•		
اللاجئون المقيمون في المخيمات	789,524	•	•	•		•
صغار المزارعين والرعاة غير البدو وصيادو الأسماك	111,310	•	•	•		
النساء المعرضات للعنف القائم على النوع الاجتماعي	998,583		•	•	•	•
الفقراء العاملون	>250,000		•	•	•	
الشباب	1,440,000	•	•	•	•	•

الاستراتيجية

سيتمثل الهدف الاستراتيجي لمساعدات الأمم المتحدة للفترة 2018–2022 كما يبينها إطار المساعدات الإنمائية في تحسين آفاق التنمية للشعب الفلسطيني عن طريق التقدم في بناء الدولة الفلسطينية، وبناء مؤسسات شفافة وفعالة، والتصدي للعوامل الرئيسية المساهمة في الضعف. ولتحقيق هذا الهدف، يطرح إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة 2018–2022 استراتيجية تتوافق مع أجندة السياسات الوطنية وتركز على العوامل الرئيسية المساهمة في الضعف والفئات الأشد تضرراً كما حددها التحليل القطري المشترك. بناءً على هذا النهج الإجمالي، تم تحديد أربع أولويات استراتيجية للأنشطة الإنمائية التي سيتولاها فريق الأمم المتحدة القطري في الفترة 2018–2022:

1. دعم مسار فلسطين نحو الاستقلال.
2. دعم الوصول المتكافئ إلى حكم ديمقراطي خاضع للمساءلة ويتسم بالفعالية وسرعة الاستجابة لصالح جميع الفلسطينيين.
3. عدم ترك أحد خلف الركب: دعم التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة للجميع.
4. عدم ترك أحد خلف الركب: التنمية الاجتماعية والحماية الاجتماعية.

إقراراً بالقواعد والمعايير التي تتمسك بها الأمم المتحدة وتعززها في جميع برامجها على المستوى القطري، تندمج مبادئ البرمجة الأربعة المحورية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في مختلف أجزاء هذا الإطار للمساعدات الإنمائية، ولا سيما في مجالات التدخل المقترحة. وهذه المبادئ هي: حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والتنمية المستدامة والقدرة على الصمود، وعدم ترك أي أحد خلف الركب، والمساءلة.

الإطار 3: مواءمة الأولويات الوطنية والأولويات الاستراتيجية لإطار المساعدات الإنمائية وعوامل الضعف حسب التحليل القطري المشترك وخطة سنة 2030

المحور الأول في أجندة السياسات الوطنية: الطريق نحو الاستقلال		**المحور الثاني في أجندة السياسات الوطنية: الإصلاح الحكومي**		**المحور الثالث في أجندة السياسات الوطنية: التنمية المستدامة**	
الأولوية الاستراتيجية الأولى لإطار المساعدات الإنمائية: دعم مسار فلسطين نحو الاستقلال		الأولوية الاستراتيجية الثانية لإطار المساعدات الإنمائية: دعم الوصول المتكافئ إلى حكم ديمقراطي خاضع للمساءلة ويتسم بالفعالية وسرعة الاستجابة لصالح جميع الفلسطينيين		الأولوية الاستراتيجية الثالثة لإطار المساعدات الإنمائية: دعم التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة للجميع	الأولوية الاستراتيجية الرابعة لإطار المساعدات الإنمائية: عدم ترك أحد خلف الركب: التنمية الاجتماعية والحماية الاجتماعية
الأولويات الوطنية لأجندة السياسات الوطنية	*عوامل الضعف حسب التحليل القطري المشترك*	*الأولويات الوطنية لأجندة السياسات الوطنية*	*عوامل الضعف حسب التحليل القطري المشترك*	*الأولويات الوطنية لأجندة السياسات الوطنية*	*عوامل الضعف حسب التحليل القطري المشترك*
إنهاء الاحتلال الوحدة الوطنية تعزيز المكانة الدولية لدولة فلسطين	اقتصادية، الموقع، العنف اقتصادية، الموقع، مؤسسية، العنف مؤسسية	الحكومة المستجيبة للمواطن الحكومة الفعالة *[المحور الثالث لأجندة السياسات الوطنية: العدالة الاجتماعية وسيادة القانون]*	اقتصادية، الموقع، مؤسسية، اجتماعية–ثقافية، العنف اقتصادية، الموقع، مؤسسية، اجتماعية–ثقافية، العنف *[مؤسسية، الموقع، اجتماعية–ثقافية، العنف]*	الاستقلال الاقتصادي تعليم جيد وشامل للجميع رعاية صحية شاملة ذات جودة ومتاحة للجميع مجتمع قادر على الصمود	اقتصادية، الموقع، العنف مؤسسية، الموقع مؤسسية، الموقع مؤسسية، الموقع
خطة سنة 2030 للتنمية المستدامة – أهداف التنمية المستدامة					
الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف إزالة القيود أمام: الهدف 1: القضاء على الفقر الهدف 2: القضاء التام على الجوع الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه الهدف 4: التعليم الجيد		الهدف 5: المساواة بين الجنسين الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف بيئة مواتية من أجل: الهدف 1: القضاء على الفقر الهدف 2: القضاء التام على الجوع		الهدف 1: القضاء على الفقر الهدف 2: القضاء التام على الجوع الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه الهدف 4: التعليم الجيد الهدف 5: المساواة بين الجنسين الهدف 6: المياه النظيفة والنظافة الصحية الهدف 7: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	

الهدف 5: المساواة بين الجنسين	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه	الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد
الهدف 6: المياه النظيفة والنظافة الصحية	الهدف 4: التعليم الجيد	الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
الهدف 7: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	الهدف 6: المياه النظيفة والنظافة الصحية	الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة
الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد	الهدف 7: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان
الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد	الهدف 13: العمل المناخي
الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة	الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	الهدف 15: الحياة في البر
الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة	الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة	الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان	الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان	
الهدف 13: العمل المناخي	الهدف 13: العمل المناخي	

إن الاستراتيجية الواردة في هذا الإطار للمساعدات الإنمائية تأتي مكملة للعمليات الإنسانية في فلسطين على نحو ما هي مصاغة في خطة الاستجابة الإنسانية، بالنظر إلى تركيزهما المشترك على التصدي للعوامل المساهمة في الضعف. ستستهدف التدخلات الإنسانية والإنمائية للأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة بعض الفئات الضعيفة نفسها، بحيث تتصدى خطة الاستجابة الإنسانية للصدمات المباشرة والمهددة للحياة، في حين يركز إطار المساعدات الإنمائية على تعزيز قدرة الفئات الضعيفة على الصمود على المدى المتوسط، ومعالجة عوامل الضعف الهيكلية الأطول أجلاً كما تظهر في التحليل القطري المشترك. وتتشارك كل من خطة الاستجابة الإنسانية لسنة 2017 وإطار المساعدات الإنمائية بهدف أو نتاج مشترك بغية تيسير الروابط القوية بينهما.

المخطط 1: البرمجة الإنمائية والإنسانية في فلسطين

التكامل في الأدوار والأفضليات النسبية المختلفة للأمم المتحدة

يتكون فريق الأمم المتحدة القطري في فلسطين من 19 وكالة وصندوقاً وبرنامجاً مقيماً للأمم المتحدة توجد لها مكاتب في فلسطين، وخمس وكالات غير مقيمة[11]. وتوفر هذه الوكالات والصناديق والبرامج الأربعة والعشرون معاً طائفة واسعة من الخبرات المتخصصة والخبرة الفنية التي تغطي كلاً من الأنشطة الإنسانية والإنمائية. وبالإضافة إلى ذلك، يمثل مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط البعثة السياسية، كما أنه يستضيف أيضاً مكتب المنسق المقيم، ويوفر فرقاً سياسية وتنسيقية مكرسة للتحليل والتنسيق والتفاوض.

تؤدي الأونروا أيضاً دوراً رئيسياً في مشهد التنمية في فلسطين. ومع أنها ليست وكالة إنمائية، إلا أنها تقدم الدعم للاجئين الفلسطينيين من خلال عدد من الخدمات شبه الحكومية، بما في ذلك توفير الخدمات الأساسية في الرعاية الصحية والتعليم ودعم الدخل لحوالي 1.3 مليون لاجئ فلسطيني مسجل في غزة و774,167 لاجئاً فلسطينياً مسجلاً في الضفة الغربية. وبالنظر إلى الطابع شبه الحكومي لخدمات الأونروا ومسؤولياتها الفريدة تجاه فئة سكانية معينة، فهي تعمل مع الوزارات التنفيذية ومع الأعضاء الآخرين في فريق الأمم المتحدة القطري لضمان التكامل بين خدماتها والخدمات التي تقدمها الحكومة الفلسطينية بطريقة تدعم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

بناءً على عمل الأمم المتحدة الراهن والسابق في الأرض الفلسطينية المحتلة، وفي ضوء التعليقات المستمدة من مختلف الأطراف المعنية، فإن الأفضليات النسبية لفريق الأمم المتحدة القطري في فلسطين تتضمن ما يلي:

- قدرته على الوصول إلى كل من السلطات الفلسطينية والإسرائيلية بهدف تعزيز أولويات التنمية الفلسطينية التي تتطلب من الحكومة الإسرائيلية أن تتعاون أو تخفف القيود المفروضة على حركة المواطنين الفلسطينيين والبضائع دخولاً إلى غزة والضفة الغربية وخروجاً منهما.
- وجوده في مناطق جغرافية معينة لا يتاح وصول الحكومة الفلسطينية وأطراف أخرى إليها أو يصعب تقديم الخدمات فيها، مثلاً في القدس الشرقية وأجزاء من المنطقة (ج) وغزة.
- قربه من العملية السياسية التي يقودها مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط ، مما يتيح مواءمة استراتيجية التنمية مع المتطلبات والزخم السياسي.
- ولايته المعيارية في تعزيز صكوك حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة وغيرها من القواعد العالمية.
- الالتزام على نطاق منظومة الأمم المتحدة بالعمل بحياد ونزاهة.
- خبراته الإنمائية الواسعة والمتعددة القطاعات والتي يمكن أن تجلب معاً طائفة واسعة من المعارف للتعامل مع قضايا السياسات المتعددة القطاعات والمعقدة، مثل الشباب وتغير المناخ وما إلى ذلك.

[11] الوكالات المقيمة: منظمة الأغذية والزراعة، منظمة العمل الدولية، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، اليونسكو، صندوق الأمم المتحدة للسكان، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، اليونيسف، دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الأونروا، مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط ، برنامج متطوعي الأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية. الوكالات غير المقيمة: مركز التجارة العالمي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الإسكوا، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

- خبراته وقدراته المثبتة في قضايا الحكم، والعدالة والأمن، وحقوق الإنسان، والتي عمل عليها عدد من كيانات الأمم المتحدة تاريخياً.
- تركيزه القوي في المناصرة والبرمجة على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- قدرته على ربط الاستراتيجيات الإنسانية والإنمائية بالنظر إلى الدور المزدوج للمنسق المقيم/منسق العمل الإنساني وواقع أن العديد من أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية يعملون على القضايا الإنسانية أيضاً.
- القدرة على العمل بمقاييس واسعة وفي أوضاع معقدة وبوجود أطر مساءلة فعالة تتمسك بمعايير العناية الواجبة والشفافية وإدارة المخاطر.

الإطار المعياري

يتحدد الإطار المعياري الدولي بالنسبة لهذه الوثيقة بعدد من قرارات مجلس الأمن[12] واتفاقية جنيف الرابعة والقانون الدولي ذي الصلة (الملحق 1). وفقاً لهذا الإطار، سينفذ فريق الأمم المتحدة القطري في فلسطين هذا الإطار للمساعدات الإنمائية على أساس الافتراضات التالية: أن احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية مؤقت، وأن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على جميع الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ سنة 1967، وأن المستوطنات في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية تمثل انتهاكاً للقانون الدولي، وأن ضم إسرائيل للقدس الشرقية غير معترف به، وأن العلاقات الثنائية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في المجالات ذات الصلة ستتحدد بمعايير اتفاقات أوسلو رهناً بإجراء مزيد من المفاوضات.

ويتحدد الإطار المعياري الوطني أيضاً بالتزامات الحكومة الفلسطينية أمام شعبها والتي تنشأ عن معاهدات حقوق الإنسان السبع الرئيسية التي انضمت فلسطين إليها[13]، وخطتها للتنمية الوطنية على النحو المفصل في أجندة السياسات الوطنية، والتزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني والإقليمي على نحو ما تنص عليه خطة سنة 2030[14]. ومن خلال الدعم المقدم من وكالات الأمم المتحدة أثناء عملية التخطيط في الفترة 2015–2016، اتخذت الحكومة الفلسطينية خطوات نشطة لتعميم أهداف التنمية المستدامة في أجندة السياسات الوطنية. كما تضمنت عملية التخطيط لأجندة السياسات الوطنية تحليلاً

[12] بما في ذلك القرار 476 (1979) و452 (1979) و484 (1980) و605 (1987) و672 (1990) و904 (1994) و2334 (2016).

[13] معاهدات حقوق الإنسان الرئيسية السبع هي كالآتي:
1. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
2. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
3. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
4. اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
5. الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العرقي.
6. اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.
7. اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

بالإضافة إلى ما سبق، يتضمن الإطار المعياري الوطني أيضاً: اتفاق باريس بشأن تغير المناخ الذي تمت المصادقة عليه في سنة 2016، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وخطة التكيف الوطنية المرتبطة بها. كما صادقت فلسطين على اتفاقية التنوع الحيوي في سنة 2014 وأصبحت طرفاً في اتفاقية بازل في سنة 2015.

[14] في تشرين الأول/ديسمبر 2016، اتفقت الدورة الوزارية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) على إعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة سنة 2030 للتنمية المستدامة، والذي جدد تعهد المنطقة العربية بتنفيذ خطة سنة 2030 للتنمية المستدامة.

لجميع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، فيما قرر فريق الأمم المتحدة القطري استخدام مؤشرات أهداف التنمية المستدامة حيثما أمكن لقياس النجاح في تنفيذ هذا الإطار للمساعدات الإنمائية.

إن فريق الأمم المتحدة القطري في فلسطين يعتمد هذا الإطار للمساعدات الإنمائية كإطار لدعم الحكومة بصفتها المكلفة بالمسؤولية تجاه جميع الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما يكفل حماية حقوقهم الإنسانية ويمكنهم من تحقيق طاقاتهم الإنمائية الكاملة على النحو المتوخى في خطة سنة 2030. سينفذ فريق الأمم المتحدة القطري أنشطة برامجه في الأرض الفلسطينية المحتلة بما يتماشى مع ولايته والقوانين الوطنية ذات الصلة، معتمداً نهجاً قائماً على حقوق الإنسان.

المخاطر والافتراضات

إن القيود التشغيلية الفريدة التي تعترض إنجاز برامج التنمية في ظل الاحتلال والنزاعات المطولة، بما في ذلك التغيرات التي لا يمكن التنبؤ بها في الوضع الأمني والسياسات التقييدية التي تتبعها الحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بالوصول والحركة، ستظل تهدد إمكانية تحقيق الأولويات الاستراتيجية لهذا الإطار للمساعدات الإنمائية. وبالمثل، فإن التحولات غير الخاضعة للتنبؤ في السياسات الإسرائيلية، وعدم الاستقرار داخل السلطات الفلسطينية، بما في ذلك تفاقم الصدع بين حركتي فتح وحماس، تفرض مجموعة من المخاطر السياسية. وسيظل التنسيق الوثيق مع جميع الأطراف بواسطة مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط جارياً باستمرار لتقييم هذه المخاطر والتخفيف من تأثيرها.

تسبب تصعيد أعمال القتال في غزة في سنة 2014 بإخراج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الأول عن مساره لمدة سنتين، حيث كان من الضروري توجيه الموارد المالية والبشرية نحو الدعم الإنساني وجهود إعادة الإعمار. ومن شأن تصعيد مماثل أن يوقف المكتسبات الإنمائية أو يعكس مسارها فجأة. كما أن وقوع كارثة طبيعية قد يستدعي إجراء تحويل مشابه للموارد البشرية والمالية بعيداً عن التنمية. يجري اتخاذ تدابير لمنع التصعيدات المحتملة وإدارتها والاستجابة لها للتقليل من الأضرار في حال وقوع كارثة طبيعية. إلا أنه لا يوجد في فلسطين حتى الآن نظام شامل لتخفيف مخاطر الكوارث وإدارتها، مما يعني أن هذا الخطر ليس مخففاً بالقدر الكافي.

شهدت الأرض الفلسطينية المحتلة انخفاضاً في المساعدات الإنمائية منذ سنة 2013 (انظر تحليل الوضع أعلاه). ومن غير المرجح أن يتغير هذا الاتجاه في المستقبل القريب ما لم يحدث تطور إيجابي كبير في عملية السلام في الشرق الأوسط. ومع ذلك، فإن تسارع الانخفاض في المعونات بسبب وجود أولويات منافسة مفاجئة سواءً في المنطقة أو في أوروبا والولايات المتحدة، أو حدوث تغير جذري في السياسات في واحد أو أكثر من الدول المانحة من شأنه أن يفرض قيوداً شديدة على الأنشطة المخطط لها ضمن هذا الإطار للمساعدات الإنمائية. سيجري العمل على تخفيف هذا الخطر عن طريق بناء موازنات محافظة من البداية وتقوية تنسيق الموازنات الإنسانية والإنمائية. ولمواصلة تخفيف المخاطر المرتبطة بالتقلص المتزايد في الموارد في بيئة المعونات، جرت صياغة هذا الإطار أيضاً بحيث يكون أكثر تركيزاً على المجالات ذات الأفضلية النسبية الواضحة. كما ستبقى الأمم المتحدة في فلسطين مدركة لواقع أن تناقص الدعم المباشر للموازنة سيتطلب من الأمم المتحدة أن تتيح للحكومة قدراً أكبر من المساءلة بخصوص الإنفاق على التنمية ومواءمة البرامج مع الأولويات الوطنية.

ملخص وصفي للمجالات الاستراتيجية ذات الأولوية في إطار المساعدات الإنمائية

يساهم الاحتلال وتأثيره على كل من المكلفين بالمسؤولية وأصحاب الحقوق بقدر كبير في تحديد آفاق التنمية الفلسطينية وفي إعاقتها أيضاً. لذا يكتسب تحقيق الأولوية الاستراتيجية الأولى لهذا الإطار أهمية حاسمة بالنسبة لمسار التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ويعد إلى حد ما شرطاً أساسياً لتحقيق الأولويات الاستراتيجية الثلاث اللاحقة بشكل كامل وثابت. وتعد الأولوية الاستراتيجية الثانية حاسمة ليس فقط لتمكين الحكومة من تحقيق أفضل استفادة من حيز السياسات المتاح لها، بل وكذلك لخلق البيئة المواتية لتحقيق الأولويتين الاستراتيجيتين الثالثة والرابعة. وترتبط الأولويتان الاستراتيجيتان الثالثة والرابعة ارتباطاً وثيقاً فيما بينهما وتعزز كل منهما الأخرى. تمت صياغة جميع هذه الأولويات الاستراتيجية، والتي تتماشى مع أجندة السياسات الوطنية، من خلال التحليل والتشاور، والتركيز على التحديات الإنمائية الرئيسية، بما في ذلك العوامل المساهمة في الضعف والفئات الأشد تضرراً التي تم تحديدها في التحليل القطري المشترك. ويجري تعميم حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين عبر الأولويات الأربع جميعها.

الأولوية الاستراتيجية الأولى: دعم مسار فلسطين نحو الاستقلال

يبين التحليل القطري المشترك كيف أن القيود المفروضة على الوصول والحركة، والقيود على الاقتصاد والتجارة، والتقييدات المفروضة على صنع السياسات، تحد من قدرة فلسطين على التحكم بآفاق التنمية الخاصة بها وتؤكد على الارتباط بين العملية السياسية وأجندة التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويحتل هذا الارتباط مكانة بارزة في واجهة أجندة السياسات الوطنية ومركزها، إذ أن المحور الأول للأجندة يتمثل في "الطريق نحو الاستقلال".

ضمن الأولوية الاستراتيجية الأولى، ستدعم الأمم المتحدة جهود الحكومة في التصدي لتأثيرات الاحتلال على التنمية، مع التركيز بشكل خاص على السياسات والممارسات التي تقيد حياة الناس وتعمق الضعف. ستسعى الأمم المتحدة لتمكين الفلسطينيين من التغلب على هذه القيود، ودعم المؤسسات الفلسطينية في تحدي أثر الاحتلال على التنمية في فلسطين.

مع نهاية فترة إطار المساعدات الإنمائية، تسعى الأمم المتحدة إلى تخفيف أثر هذه القيود وتقليص الحدود التي تفرضها إسرائيل على آفاق التنمية في فلسطين. تحقيقاً لهذا التغيير، سيركز فريق الأمم المتحدة القطري تدخلاته على تقديم الدعم للمؤسسات الفلسطينية والمجتمع المدني والأفراد من أجل زيادة الاستفادة الفعالة من الآليات الدولية في فرض المساءلة. سيبني هذا العمل على تنامي المعرفة بالحقوق والآليات، وتمتين القدرات في مجال توثيق الانتهاكات وأثرها، وعلى شحذ القدرة على المناصرة بفاعلية لصالح احترام الحقوق. وفي الوقت ذاته، ستدعم الأمم المتحدة فلسطين، من خلال الأولويتين الاستراتيجيتين الأولى والثانية، في تمتين المؤسسات والتشريعات، بما في ذلك من خلال عقد الانتخابات وإقامة عملية تشريعية سليمة تعزز التواصلية والوحدة الوطنية الفلسطينية. وسيركز عمل الأمم المتحدة ذاتها في مجال التنسيق والمناصرة على أثر القيود الإسرائيلية المفروضة على آفاق التنمية الفلسطينية وعلى تيسير الحركة والوصول من أجل التغلب على العراقيل التي يضعها الاحتلال. وينبغي أن يساهم النجاح في تحقيق هذه الأولوية في تخفيف العوائق الرئيسية أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة 1-13 عن طريق تحرير

حيز السياسات المتاح للحكومة وإطلاق القدرات الفردية الكامنة لدى الناس. كما سيساهم ذلك مباشرة في تعزيز مجتمع فلسطيني سلمي وعادل (الهدف 16) وتزويد أهالي فلسطين وحكومتها بقائمة أوسع من السبل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (الهدف 17).

ضمن هذا السياق، يتوقع أن تساهم جهود فريق الأمم المتحدة القطري في تحقيق ثلاثة نتاجات رئيسية:

النتاج 1: تتم الاستفادة من آليات حقوق الإنسان بصورة متزايدة لمساءلة إسرائيل عن التزاماتها بموجب القانون الدولي

ستزيد الأمم المتحدة دعمها للمؤسسات الفلسطينية (الحكومية وغير الحكومية) والفلسطينيين ضحايا الانتهاكات من أجل الرصد الفعال للانتهاكات التي ترتكبها سلطة الاحتلال والمناصرة والتماس سبل الانتصاف القانوني بشأنها. سيتضمن ذلك توفير التدريب وبناء القدرات والمشورة الفنية لضمان أن يمتلك الفلسطينيون، أفراداً ومؤسسات، المعرفة والأدوات اللازمة للوصول الفعال إلى آليات المساءلة الدولية من أجل مساءلة إسرائيل عن انتهاكاتها للقانون الدولي. وستهدف أيضاً إلى تمتين قدرات المنظمات الفلسطينية لمناصرة حقوق الفلسطينيين في الأرض المحتلة بفاعلية. وستقوي الأمم المتحدة كذلك جهودها في المناصرة بشأن أثر الانتهاكات الإسرائيلية على آفاق التنمية في فلسطين، بما في ذلك من خلال أنشطة مشتركة تقدم صورة واضحة لتأثير الاحتلال وانتهاكات القانون الدولي على قدرة فلسطين على التطور اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً وسياسياً، بما يشمل مسؤولية إسرائيل إزاء تحقيق أهداف التنمية المستدامة في فلسطين.

النتاج 2: تسود هوية وطنية فلسطينية قوية

ستواصل الأمم المتحدة دعم التعبير عن هوية وطنية وثقافية فلسطينية قوية والحفاظ على هذه الهوية. سيشمل ذلك إيصال خطاب وطني فلسطيني إيجابي لتعزيز التماسك والهوية، إلى جانب التعبير عن احترام التنوع وعدم التسامح مع العنف. وفي الوقت ذاته، ستدعم الأمم المتحدة حماية وتعزيز التراث الثقافي الفلسطيني كعنصر أساسي في الهوية الوطنية والثقافية. وستدعم الأمم المتحدة الجهود الرامية إلى صيانة وحماية الطابع والهوية الفلسطينية للقدس الشرقية، العاصمة الفلسطينية المقبلة، في انتظار مفاوضات الوضع النهائي.

النتاج 3: يتم إيقاف التجزئة الجغرافية–السياسية للأرض الفلسطينية المحتلة

ستعزز الأمم المتحدة جهودها للمساعدة في تحسين السلامة الإقليمية لفلسطين ووحدة أراضيها للحد من تأثير عوامل الضعف المتعلقة بالموقع، سواءً تحسين حركة الناس والبضائع، أو تحدي العواقب السلبية المترتبة على نظام تقسيم المناطق والتخطيط في المنطقة (ج)، أو دعم الهوية الفلسطينية للمناطق الواقعة تحت التهديد. وفي هذا الصدد، ستدعم الأمم المتحدة الحكومة الفلسطينية في وضع وتنفيذ سياسات وطنية تعزز التواصل الجغرافي والسلامة الإقليمية، بما يشمل التخطيط المكاني ووضع إطار للتنمية يغطي جميع التجمعات السكانية الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة. كما ستدعم الأمم المتحدة خطط التنمية المحلية عبر الضفة الغربية وغزة وتتيح التخطيط الإنمائي للفلسطينيين في القدس الشرقية. وستبذل الجهود أيضاً، بما يشمل الدعم الفني والمناصرة والمساعي الحميدة، للحد من التباينات في أحكام السياسات وأنظمة التجارة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وزيادة قدرة الناس والبضائع على الوصول والحركة بين جميع مناطق الأرض الفلسطينية المحتلة وداخل كل منطقة منها. كما ستناصر

الأمم المتحدة إحداث تحولات في سياسات الحكومة الإسرائيلية، ولا سيما فيما يمس وصول وحركة الناس والبضائع بين غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية.

الأولوية الاستراتيجية الثانية: دعم الوصول المتكافئ إلى حكم ديمقراطي خاضع للمساءلة ويتسم بالفعالية وسرعة الاستجابة لصالح جميع الفلسطينيين

يتأثر الفلسطينيون بقوة الحكم الفلسطيني وهياكل سيادة القانون. وقد استعرض التحليل القطري المشترك كيف تبدو أنماط الضعف والحرمان في فلسطين أنها تعكس التفاوت في درجات الاهتمام الذي يولى لبعض الفئات المعينة مقارنة بغيرها في وضع السياسات وفي القانون. وتعد المؤسسات المستجيبة والخاضعة للمساءلة، والعمليات السياسية الشاملة للجميع، وسيادة القانون، ونظم العدالة والأمن الفاعلة من بين دعائم الحكم الرشيد. إلا أنه يتوجب علينا، في السياق الفلسطيني، أن ندرك التقييدات التي يفرضها الاحتلال على قدرة الدولة على ممارسة الحكم وعلى الوفاء بالتزاماتها بوصفها الجهة المكلفة بالمسؤولية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الانقسام السياسي الفلسطيني الداخلي والانقسام في القوانين بين غزة والضفة الغربية يقوض الديمقراطية ويفاقم مواطن الضعف المؤسسية.

يشكل تمتين جهود بناء الدولة الفلسطينية أولوية رئيسية لتحسين آفاق التنمية ورفاه جميع الفلسطينيين. في سنة 2016، جددت الحكومة الفلسطينية جهودها في هذا المجال مع صدور استراتيجية لبناء دولة فلسطين قائمة على الفكرة الأساسية بأن وضع الأساس للدولة يتطلب بناء مؤسسات حكومية قوية وقادرة على تلبية احتياجات مواطنيها بصورة متكافئة وفعالة **على الرغم** من الاحتلال. وقد أدرجت هذه النية أيضاً في صلب أجندة السياسات الوطنية للحكومة، حيث صيغ محورها الثاني المتعلق "بالإصلاح الحكومي" بعناية للربط بهدف التنمية المستدامة 16 – السلام والعدل والمؤسسات القوية.

ضمن الأولوية الاستراتيجية الثانية، ستقدم الأمم المتحدة في فلسطين الدعم للحكومة في تحسين الحكم والوظائف الحكومية والمؤسسية الرئيسية بالنظر إلى أن هذا التوجه يشكل مفتاحاً للتصدي إلى العوامل السياسية والمؤسسية المساهمة في الضعف. ستدعم الأمم المتحدة تمتين قدرات المؤسسات الفلسطينية لكي تكون خاضعة للمساءلة وفعالة وسريعة الاستجابة، بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. سيشمل ذلك إيلاء اهتمام بارز لتعزيز الوصول المتكافئ إلى هياكل الحكم وسيادة القانون، بما يؤكد الالتزام بضمان أن تكون الفئات الأشد حرماناً مشمولة ومحمية بالقانون وبالسياسات والنظم المؤسسية.

مع نهاية فترة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، تسعى الأمم المتحدة إلى مواصلة دعم وجود حكومة وفاق وطني فاعلة تغطي كلاً من غزة والضفة الغربية. وينبغي أن تتم مواءمة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية بين الضفة الغربية وغزة، بحيث يكون الوصول إليها ميسراً وتستجيب بفاعلية لاحتياجات جميع المواطنين، مسترشدة بمجتمع مدني نشط وعملية تشاركية لصنع السياسات. إن النجاح في هذا المجال ذي الأولوية سيحسن البيئة المواتية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 1–13. وبالإضافة إلى ذلك، سيساهم النتاج 2–4 مساهمة مباشرة في المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات (الهدف 5)، ويقلل من أوجه عدم المساواة بالإجمال (الهدف 10)، إلى جانب دعم السلام والعدل والمساءلة (الهدف 16) وعقد شراكات عالمية أكثر فاعلية (الهدف 17).

يتوقع أن تساهم جهود فريق الأمم المتحدة القطري في فلسطين في تحقيق أربعة نتاجات رئيسية:

النتاج 1: تلتزم دولة فلسطين بعمليات ديمقراطية شاملة للجميع تكفل الحكم التمثيلي والمرتكز إلى الشعب

ضمن النتاج 1، ستدعم الأمم المتحدة مواءمة العمليات والأطر الانتخابية والقانونية على الصعيد الوطني، إلى جانب زيادة الانخراط والمشاركة المدنية في العمليات الديمقراطية، بما في ذلك من خلال العمل مع المجتمع المدني. سيجري وضع وتنفيذ خطة عمل لتفعيل قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2250 بشأن مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار على كافة الصعد. وستساعد الأمم المتحدة مؤسسات الدولة الفلسطينية لأن تصبح أكثر خضوعاً للمساءلة أمام مواطنيها من خلال هيئات الرقابة وجهود مكافحة الفساد والشفافية، وكذلك من خلال دعم الحكومة الفلسطينية في الانضمام إلى المعاهدات الدولية والامتثال لها.

النتاج 2: يُكفل الأمن والعدالة وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان لجميع الفلسطينيين

النتاج 2 عبارة عن نتاج قطاعي من شأنه أن يدعم التزام قطاعي العدالة والأمن الفلسطينيين بمعايير حقوق الإنسان ويمد الحكومة الفلسطينية بالمساعدة بشكل عام في تقوية سيادة القانون والوصول إلى العدالة ومهام أمن الدولة. وستكون مساهمات الأمم المتحدة المحددة في هذا النتاج خلال فترة إطار المساعدات الإنمائية موجهة إلى الفئات التي تجد أكبر قدر من الصعوبة في الوصول إلى العدالة، مثل تحسين وصول الأطفال إلى العدالة من خلال دعم تمتين القدرات التشريعية والسياساتية والمؤسسية للنظام الوطني لحماية الطفل حتى يكون قادراً على الاستجابة بفاعلية للعنف والإساءة والاستغلال والإهمال. وستدعم الأمم المتحدة مواءمة التشريعات مع الالتزامات الدولية، بما في ذلك جعلها متوافقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. كما سيتم تقديم المساعدة الفنية والتدريب بغية إقامة برنامج وطني للعون القانوني وإصلاح السجون وتنفيذ مبادرات لمنع الجريمة.

النتاج 3: يُكفل لجميع الفلسطينيين أن تكون وظائف الدولة مستجيبة وممكنة لهم على الصعيد الوطني ودون الوطني

ستواصل الأمم المتحدة دعم تعزيز وظائف الدولة الأساسية وقدرتها على الاستجابة على الصعيد الوطني ودون الوطني، مع التركيز على الجهات المكلفة بالمسؤولية – المؤسسات على الصعيد الوطني والمحلي، وعلى قدراتها وعلى توفير البيئة المواتية لها لكي تؤدي وظائفها وخدماتها الأساسية. ستكون الجهود المساهمة في هذا النتاج مكملة للدعم المقدم من الأمم المتحدة تحت الأولوية الاستراتيجية الرابعة المعنية بتعزيز تقديم الخدمات والأطر والسياسات القطاعية المرتبطة بها. سيساهم هذا النتاج في تحسين جودة الخدمات وتعزيز مساءلة مؤسسات الدولة من خلال تقديم المساعدة الفنية للسياسات وآليات الرصد والتقييم والأطر التنظيمية عبر المؤسسية والأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، سيقدم الدعم لوضع سياسات مستندة إلى الدلائل، بما في ذلك عن طريق تطوير البنى التحتية الاستراتيجية وتعزيز إدارة البيانات والمعلومات بواسطة مؤسسات الدولة. كما ستدعم الأمم المتحدة التنمية والتخطيط المحلي، وتطوير البنية التحتية، وإدارة موارد القطاع العام، ومواءمة الإدارة العامة بغية تقوية القدرات المؤسسية اللازمة لتقديم الخدمات الأساسية.

النتاج 4: مؤسسات الدولة والمؤسسات الوطنية تعزز المساواة بين الجنسين وترصدها وتكفل عدم التمييز للجميع

ضمن هذا النتاج، ستقدم الأمم المتحدة دعماً مكرساً لتطوير وتنفيذ السياسات المؤسسية والقوانين التي تحسن المساواة بين الجنسين وتكفل عدم التمييز في المجال العام، بما يشمل مكان العمل. وستعمل المساهمات البرامجية ضمن هذا النتاج بشكل خاص على تقوية القدرات والعمليات والنظم المؤسسية الوطنية لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، إلى جانب تقديم المساعدة في وضع الأطر القانونية الملائمة التي من شأنها أن تعزز وتطبق وترصد المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس والعمر والإعاقة والفئة السكانية. كما ستقدم المساعدة الفنية من أجل تتبع المخصصات العامة وتخصيص الموازنات للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

الأولوية الاستراتيجية الثالثة: عدم ترك أحد خلف الركب: دعم التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة للجميع

يثبت التحليل القطري المشترك بوضوح أن تأثير الاحتلال على حركة الناس والبضائع يفتت المنطقة جغرافياً واجتماعياً–سياسياً، ويوقف النمو الاقتصادي، ويقيد استخدام الفلسطينيين للموارد الحيوية مثل الأرض والمياه والمعادن. وعلى الرغم من التحول الديمغرافي الحالي ضمن السكان الفلسطينيين، فإن إمكانات النمو الاقتصادي المرافقة لهذا التحول تتقوض بسبب طبيعة الاقتصاد الفلسطيني المشوهة والمقيدة للغاية. وقد وضح التحليل القطري المشترك مجموعة من العوامل الاقتصادية المساهمة في الضعف التي تؤثر في بعض الفئات أكثر من غيرها وتؤثر في مختلف الفئات بشكل مختلف. شملت هذه العوامل الفقر، وعدم المساواة في الوصول إلى الموارد والفرص الاقتصادية، وتفاوت الأعباء الاقتصادية، والارتفاع الكبير لمعدل الإعالة الفعلية المرتبط بارتفاع معدلات البطالة. وعلى الرغم من هذه التحديات، تعد التنمية الاقتصادية، أو بشكل أكثر تحديداً، تهيئة بيئة مواتية لاستثمارات القطاع الخاص، أحد المجالات القليلة التي من الممكن تحقيق تقدم فيها في ظل الاحتلال.

ضمن الأولوية الاستراتيجية الثالثة، ستدعم الأمم المتحدة تنويع قطاعات الاقتصاد الإنتاجية وتوسعتها، مع العمل على تمكين الأسر الأشد فقراً عن طريق تحسين وصولهم إلى عوامل الإنتاج الاقتصادية، وتعزيز النمو الشامل للجميع من خلال توفير شروط عمل لائقة وتحسين وصول الفئات الضعيفة، مثل الشباب والنساء، إلى العمل. سيستهدف هذا الدعم المستويين المصغر والمتوسط للاقتصاد، مع التركيز على تعزيز قدرات مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم وقدرات الأفراد والأسر بهدف توسيع قاعدة النمو الاقتصادي وجعله أكثر شمولاً. وسيتم تفعيل الخبرات والموارد الفنية المتاحة لدى الأمم المتحدة في البلد بحيث تكون مكملة لجهود الشركاء الدوليين الآخرين (وخاصة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والدائرة البريطانية للتنمية الدولية، وغيرها) الذين يعملون هم أيضاً على قضايا التنمية الاقتصادية.

بحلول سنة 2022، ينبغي أن تؤدي مساهمات منظومة الأمم المتحدة ضمن هذه الأولوية الاستراتيجية إلى تنويع الاقتصاد الفلسطيني وتوسعته، مع وجود أداء اقتصادي قوي للقطاعات المنتجة، وانخفاض البطالة (هدف التنمية المستدامة 8) وانخفاض الفقر (الهدفان 1، 10)، ولا سيما بين الفئات الضعيفة. وسيجري استخدام البنية التحتية والموارد الطبيعية والثقافية الفلسطينية وإدارتها بطريقة مستدامة (الهدفان 9، 12) وسينخفض انعدام الأمن الغذائي (الهدف 2).

يتوقع أن تساهم جهود فريق الأمم المتحدة القطري في فلسطين في تحقيق أربعة نتاجات رئيسية:

النتاج 1: تتسم القطاعات المنتجة في فلسطين بقدر أكبر من التنوع ومعدلات نمو أعلى

ستقوي الأمم المتحدة جهودها لتنويع وتطوير القطاعات الإنتاجية التي تتعرض للمنافسة الأجنبية، مع التركيز بوجه خاص على مساعدة صغار المزارعين والمنتجين الآخرين لاستخدام الموارد بكفاءة، والوصول إلى الأسواق داخل وخارج فلسطين، وزيادة قيمتهم المضافة، وحشد رأس المال والتمويل بمعدلات مستدامة، وتطوير منتجات تتماشى مع احتياجات السوق. لتحقيق هذه النتائج، ستقدم الأمم المتحدة المساعدة الفنية وأشكال العون الأخرى لمساعدة الشركات على تخفيض تكاليف الإنتاج، وتحسين التسويق وتصميم المنتجات، وإقامة الروابط مع الأسواق المحلية والأجنبية.

النتاج 2: يملك الفلسطينيون قدرة أكبر على الوصول إلى أعمال منتجة لائقة

ستواصل الأمم المتحدة تعزيز توفير فرص العمل اللائق استجابةً لمعدلات البطالة المرتفعة في فلسطين، مع التركيز على ضمان أن تكون فوائد النمو موزعة جيداً، ولا سيما في أوساط النساء والشباب. وستركز جهود الأمم المتحدة في هذا المجال على كفالة أن تملك الفئات الأشد ضعفاً إمكانية أفضل للوصول إلى فرص العمل، وأن يتم تطوير المهارات الملائمة لسوق العمل، وتعزيز حقوق العمال وبيئة العمل اللائقة بما يتماشى مع معايير العمل الدولية. وبالتالي، ستركز مساعدات الأمم المتحدة ضمن هذا النتاج على تحسين جودة الإمداد بالقوى العاملة (عن طريق تسهيل وصول الفئات الضعيفة إلى سوق العمل، ومن خلال توفير التدريب التقني والمهني الذي يتوافق مع احتياجات سوق العمل)، إلى جانب تحسين ظروف العمل عن طريق مناصرة توفير شروط عمل لائقة.

النتاج 3: تستخدم البنية التحتية والموارد الطبيعية والثقافية الفلسطينية وتدار بطريقة أكثر استدامة

ستدعم الأمم المتحدة الاستخدام والإدارة المستدامة للعوامل المادية للإنتاج، ولا سيما المياه والبنية التحتية والموارد الثقافية الفلسطينية، والتي تقوم بدور رئيسي في تعزيز الإنتاجية القطاعية. سينصب تركيز مساعدات الأمم المتحدة بشكل خاص على دعم المشاريع الاستثمارية الصغيرة الحجم في المجالات الحيوية التي يتوقع تحقيق عوائد اجتماعية واقتصادية عالية فيها. وستيسر الأمم المتحدة الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحديد فرص الاستثمار المؤثر ذات الصلة، كما ستناصر تطوير القدرات وتقدم الدعم اللازم لتحسين كفاءة إدارة الموارد (مثل إعادة تدوير واستخدام المياه العادمة). كما ستسعى مساعدات الأمم المتحدة أيضاً إلى الإسهام في حفظ الموارد الطبيعية والثقافية وضمان الوصول إليها، وتعزيز الإدارة المستدامة لموارد المياه التقليدية وغير التقليدية، واعتماد ممارسات مستدامة ومنخفضة الكربون في القطاعات الإنتاجية.

النتاج 4: يستفيد المنتجون الضعفاء بشكل خاص من التنمية الموجهة نحو السوق

ضمن النتاج 4، ستدعم الأمم المتحدة إدخال تحسينات في سبل كسب الرزق للمنتجين والأسر الأشد ضعفاً، مما يجعلهم أكثر قدرة على الصمود أمام الصدمات الاقتصادية. وستعطي الأمم المتحدة الأولوية، بما يتماشى مع تحليل الضعف في التحليل القطري المشترك، لاستهداف المزارعين المهمشين والبدو والرعاة غير البدو وصيادي الأسماك والأسر المعيشية التي تملك الحد الأدنى من الأصول. ستشمل مساعدات الأمم المتحدة دعم سبل كسب العيش، وبناء القدرات، وبناء الأصول، وذلك بقصد توفير شروط متكافئة لهؤلاء المنتجين حتى يتمكنوا من المشاركة في الأسواق بشكل فعلي ويستفيدوا من الدعم المقدم للمنتجين ضمن

النتاج 1. سيساهم النجاح في تحقيق هذا النتاج في التوصل إلى نتائج أفضل فيما يتعلق بمكافحة الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي بين الفئات الأشد ضعفاً.

الأولوية الاستراتيجية الرابعة: عدم ترك أحد خلف الركب: التنمية الاجتماعية والحماية الاجتماعية

على الرغم من مؤشرات التنمية اللافتة، يواجه تقديم الخدمات الاجتماعية في فلسطين تحديات بسبب نقص البنية التحتية، وضعف الجودة، والنقص في تدريب الكوادر، وصعوبات الوصول. تؤثر هذه النواقص على جميع الفلسطينيين ولكنها تؤثر على الفئات الأشد ضعفاً بشكل خاص، والذين لا يستفيدون من الاتجاهات الإيجابية في تقديم الخدمات الاجتماعية. كما أن تعمق الفقر والضعف نتيجة العنف والإقصاء والتهديدات الأخرى يبرز الحاجة إلى تقوية خدمات الحماية الاجتماعية. ويساهم الأثر المدمر للاحتلال، إلى جانب ضعف إدارة الموارد البيئية والرقابة عليها، مساهمة كبيرة في زيادة الضعف ومخاطر الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان التي يتعرض لها جزء كبير من السكان الفلسطينيين. إن فلسطين، من خلال أجندة السياسات الوطنية وبروح خطة سنة 2030، ملتزمة بضمان استفادة الجميع من التنمية المستدامة.

ضمن الأولوية الاستراتيجية الرابعة، ستعمل الأمم المتحدة على ضمان أن يملك جميع الفلسطينيين، وخاصة أولئك الأشد ضعفاً الذين يتركون خلف الركب في الكثير من الأحيان، بحلول سنة 2022، القدرة على الوصول إلى خدمات ذات جودة، تشمل الصحة والتعليم ونظم الحماية الاجتماعية، مثل الضمان الاجتماعي. وستركز الأمم المتحدة كذلك على حماية التجمعات السكانية من المخاطر المتعلقة بالكوارث. ستكون جهود الأمم المتحدة في هذا الخصوص متوافقة بشكل مباشر مع النهج "المرتكز إلى الناس" في أجندة السياسات الوطنية ومع أهداف التنمية المستدامة. يعد الاستثمار في التدابير التي تقوي القدرة على الصمود والصحة والتعليم والحماية الاجتماعية مفتاحاً للحد من الفقر ومعالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية التي تعرض فئات معينة للتهميش والإقصاء. ويتوقع أن تساهم جهود الأمم المتحدة، خلال فترة إطار المساعدات الإنمائية في تخفيض أعداد الفئات الأكثر احتياجاً التي تعيش في فقر، وزيادة نسبة السكان الذين تشملهم نظم الحماية الاجتماعية، بمن فيهم أولئك الأشد ضعفاً.

ستعمل جميع وكالات الأمم المتحدة المساهمة، بناءً على أفضلياتها النسبية، على تقوية القدرات الوطنية لتزويد الفئات الأشد ضعفاً بالقدرة على الوصول إلى خدمات آمنة ومنصفة وذات جودة من خلال تحقيق النتاجات أدناه:

النتاج 1: يستفيد مزيد من الفلسطينيين، ولا سيما أولئك الأشد ضعفاً، من خدمات آمنة وشاملة للجميع ومنصفة وذات جودة

ستواصل الأمم المتحدة دعمها لتقديم الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم والصحة والمياه. وستركز الأمم المتحدة على وجه التحديد على الفئات الأشد ضعفاً التي تم تحديدها في التحليل القطري المشترك، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة، والنساء، والشباب، والفئات الضعيفة جغرافياً التي على الأرجح أن تكون محرومة من هذه الخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، سينصب التركيز على عوامل الضعف الأكثر شيوعاً، كما يبينها التحليل القطري المشترك، والتي تؤثر في إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية. وسيتمثل الهدف ضمن هذا النتاج في زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم وخفض النسب المئوية لإنفاق الأسر من مالها الخاص على الصحة، وزيادة نسبة السكان الذين يملكون الوصول إلى المياه بأسعار معقولة وبإدارة آمنة. سيتم توجيه جميع جهود الأمم المتحدة وأنشطتها نحو دعم الوزارات التنفيذية والمؤسسات ذات الصلة لتحسين الوصول إلى التعليم الجيد والشامل للجميع،

وخدمات الرعاية الصحية والتغذية الشاملة والمنصفة والمقدمة بتكلفة معقولة، وخدمات المياه والصرف الصحي المقدمة بتكلفة معقولة والمدارة بأمان.

النتاج 2: يملك جميع الفلسطينيين، ولا سيما الأشد ضعفاً، قدرة أكبر على الوصول إلى نظم للحماية وحماية اجتماعية موحدة ومتكاملة ومستجيبة للصدمات

ضمن النتاج 2، ستدعم الأمم المتحدة بناء نظام حماية اجتماعية متكامل ومستجيب للصدمات، وستعمل بصورة جماعية على تطوير آليات ومعايير وبروتوكولات للإحالة إلى الحماية الاجتماعي، وتوفير الدلائل والمناصرة لأرضيات الحماية الاجتماعية، وتطوير نظام موحد ومتكامل للرصد والتقييم، ودمج التأهب والتخطيط للطوارئ في سياسات الحماية الاجتماعية واستراتيجياتها وخطط عملها. وفي مجال التحويلات الاجتماعية، ستعمل الأمم المتحدة على ضمان أن تستفيد الأسر الضعيفة من التحويلات الاجتماعية عن طريق تحسين الوظائف الأربع للحماية الاجتماعية: "الوقاية، والحماية، والتعزيز، وإحداث تحول".

وفي مجال العنف والإساءة ضد النساء والأطفال، ستقوي الأمم المتحدة الأطر والقدرات المؤسسية لقطاع الرفاه الاجتماعي من أجل تقوية الوقاية وخدمات الاستجابة على المستوى المجتمعي. وستبذل الجهود لتعبئة المؤسسات والمجتمعات ووسائط الإعلام من أجل إحداث تغيير إيجابي في السلوك والمواقف بهدف الحد من العنف ضد الأطفال والنساء وتعزيز الاندماج الاجتماعي.

وفيما يتعلق بالعمل الاجتماعي، ستناصر الأمم المتحدة توفير الموازنات والكوادر الكافية، ولا سيما فيما يتعلق بخدمات الحماية والرعاية للفئات السكانية الضعيفة والمهمشة. وستعزز الأمم المتحدة الاستدامة من خلال تركيز دعمها على تقديم المساعدة الفنية وتطوير القدرات في مجالات مثل وضع السياسات والاستراتيجيات والتخطيط ووضع الموازنات والإدارة.

النتاج 3: تكون المجتمعات والمؤسسات الفلسطينية الضعيفة مهيأة بشكل أفضل للتدبر مع التهديدات والصدمات المطولة

ستزيد الأمم المتحدة دعمها لحماية مكاسب التنمية من خلال الحد من المخاطر المتعلقة بالكوارث، وتعزيز قدرات التكيف مع تغير المناخ. وسينصب تركيز مساعدات الأمم المتحدة في هذا الصدد على ضمان أن تكون المؤسسات والمجتمعات المحلية مهيأة بالأدوات والخطط والنظم للحد من خطر الكوارث والتكيف مع آثار تغير المناخ – وهذه كلها أمور حاسمة لتعزيز القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان.

ستشمل الأولويات المحددة بالنسبة للدعم المقدم من الأمم المتحدة المساعدة في إنشاء إطار وطني مخصص للحد من مخاطر الكوارث وإدارة مخاطر المناخ، ودعم تطوير آليات وأطر مؤسسية وقانونية داخل هيئات الحكم الوطني والمحلي لإدارة مخاطر تغير المناخ والأخطار الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان، وإنشاء نظم التأهب من أجل التصدي بفاعلية للعواقب المترتبة على الأخطار الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان والاستجابة لها، وتحسين القدرات داخل المؤسسات والمجتمعات المحلية لتنفيذ أنشطة الوقاية وتخفيف الأثر من أجل الحد من أثر الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان والتكيف مع عواقب تغير المناخ.

أوجه التكامل والتآزر

ستستمر الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة في العمل بالتكامل فيما بينها نحو تحقيق الأولويات الوطنية السياسية والإنمائية والإنسانية.

إن أنشطة الرصد والمناصرة التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وعمل منظمة الأمم المتحدة للإشراف على الهدنة المتعلق بعمليات حفظ السلام، والعمل السياسي لمكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في تعزيز حل الدولتين[15]، كلها تعد مكملة للأولويات الاستراتيجية الواردة ضمن هذا الإطار للمساعدات الإنمائية.

وعلى النحو ذاته، راعى هذا الإطار بعناية العمل المهم والتكميلي الذي يقوم به مكتب اللجنة الرباعية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وسجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة[16]، وأنشطة الأونروا. كان هذا الجهد ملائماً بشكل خاص أثناء تحليل الأفضليات النسبية للتأكد من أن فريق الأمم المتحدة القطري لا يشكل تكراراً لعمل هذه المنظمات وأنه يحدد أوجه التآزر التي توجد فيها أولويات ونقاط قوة برامجية مشتركة.

وتعمل الأمم المتحدة بصورة مستمرة، جنباً إلى جنب مع البنك الدولي، بالاستفادة من خبرتها البرامجية لاستكمال أنشطة البحث والتحليل، والمشورة في مجال السياسات، والمساعدة الفنية المقدمة من البنك الدولي.

سعياً لتجنب الازدواجية وتحديد أوجه التآزر في البرامج، تعد الأمم المتحدة شريكاً نشطاً لسكرتارية تنسيق المساعدات المحلية في الحكومة الفلسطينية وهياكل تنسيق المساعدات التابعة لها. فأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري ممثلون في جميع فرق العمل القطاعية التابعة للسكرتارية، والتي تجمع بين جميع الجهات الإنمائية العاملة ضمن كل قطاع من القطاعات، بما يشمل الجهات المانحة والمجتمع المدني. تعد فرق العمل القطاعية التابعة لسكرتارية تنسيق المساعدات المحلية آلية موجهة وطنياً لتنسيق المساعدات بالنسبة لجميع الشركاء الدوليين، وهي بالتالي توفر أفضل السبل لتحديد أوجه التآزر والفجوات على المستوى القطاعي طوال فترة تنفيذ إطار المساعدات الإنمائية. يرد في الملحق 2 استعراض للطريقة التي اتبعت للبحث في عمل المجتمع الدولي ومراجعته أثناء صياغة هذا الإطار.

تشارك الأمم المتحدة أيضاً في عضوية لجنة الاتصال المخصصة، وهي لجنة مؤلفة من 15 عضواً أنشئت في سنة 1993 لتشكل الآلية الرئيسية على مستوى السياسات لتنسيق المساعدات الإنمائية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني. ترأس النرويج لجنة الاتصال المخصصة ويتشارك في رعايتها كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، فيما يعمل البنك الدولي في دور أمانة اللجنة. وتسعى اللجنة إلى تعزيز الحوار بين الجهات المانحة والسلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية.

ستواصل الأمم المتحدة في فلسطين عملها الوثيق مع الشركاء الإقليميين أثناء تنفيذ هذا الإطار للمساعدات الإنمائية، ولا سيما فيما يتعلق بتحقيق الفلسطينيين لأهداف التنمية المستدامة محلياً وتحقيقها في المنطقة العربية. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيواصل فريق

[15] مع ذلك، فإن العمل السياسي والمناصرة التي يجريها مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط لتخفيف القيود السياسية على التنمية تندرج في هذا الإطار للمساعدات الإنمائية.

[16] موكل بإنشاء سجل للأضرار التي تمس جميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المعنيين نتيجةً لتشييد الجدار بواسطة إسرائيل.

الأمم المتحدة القطري الاستفادة من الخبرات وأفضل الممارسات والتوجيه المقدم من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمكتب الإقليمي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في الأردن.

استراتيجية التمويل

سيعد فريق الأمم المتحدة القطري استراتيجية تمويل تعكس النهج المبتكر والمرتكز إلى الناس الذي يتبعه هذا الإطار للمساعدات الإنمائية. ستجري استراتيجية التمويل استقصاءً للمشهد المالي وخصائص المانحين، وتحدد فجوة التمويل والأدوات اللازمة لتمويل هذه الفجوة، وترسم الهيكلية العامة للتمويل. ومن أجل تعبئة الموارد بأكبر قدر من الفاعلية لتحقيق أهداف هذا الإطار، يخطط فريق العمل القطري لاستخدام مزيج من الأدوات في تمويل الإطار، والتي يمكن أن تشمل التمويل الأساسي، وتمويل المانحين لمشاريع محددة، وصناديق التمويل الجماعي للبرامج المشتركة بين الوكالات. إن إطار الموازنة للفترة المقبلة يعكس انخفاضاً كبيراً في تطلعات التمويل المتوقع في ضوء القيود التي تتعرض لها بيئة التمويل، إذ أن الإنفاق السنوي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية/فريق الأمم المتحدة القطري بموجب إطار المساعدات الإنمائية المقبل يقارب 252.4 مليون دولار، فيما كان الإنفاق السنوي المتوقع لإطار المساعدات الإنمائية السابق يقارب 539 مليون دولار.

الإطار 4: ملخص الموارد المطلوبة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية حسب الوكالة والأولوية الاستراتيجية (دولار أمريكي)

الوكالة	الأولوية الاستراتيجية الأولى	الأولوية الاستراتيجية الثانية	الأولوية الاستراتيجية الثالثة	الأولوية الاستراتيجية الرابعة	المجموع
مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	689,000	1,261,000	–	–	1,950,000
اليونيسف	3,350,000	13,100,000	8,800,000	42,750,000	68,000,000
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	40,299,510	63,361,263	159,617,185	262,574,002	525,851,960
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	2,250,000	14,500,000	9,000,000	8,750,000	34,500,000
برنامج الأغذية العالمي	–	–	500,000	5,287,067	5,787,067
اليونسكو	200,000	1,500,000	15,000,000	15,000,000	31,700,000
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	13,500,000	–	–	2,000,000	15,500,000
منظمة الصحة العالمية	3,000,000	–	–	24,000,000	27,000,000
صندوق الأمم المتحدة للسكان	–	2,400,000	1,500,000	10,000,000	13,900,000

برنامج الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	–	2,800,000	–	260,000	3,060,000
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	–	11,000,000	38,500,000	31,000,000	80,500,000
منظمة الأغذية والزراعة	–	6,504,000	47,071,000	2,425,000	56,000,000
منظمة العمل الدولية	–	2,900,000	4,800,000	2,300,000	10,000,000
مركز التجارة الدولي	–	–	3,750,000	–	3,750,000
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	–	–	50,000	–	50,000
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	–	–	8,728,658	–	8,728,658
الأونروا	1,550,000	–	47,485,000	326,462,675	375,497,675
المجموع	**64,838,510**	**119,326,263**	**344,801,843**	**732,808,744**	**1,261,775,360**

إطار الموازنة المشترك

الوكالة	الموارد المطلوبة	الموارد المتاحة	فجوة الموارد/ما يلزم حشده
الأولوية الاستراتيجية الأولى: دعم مسار فلسطين نحو الاستقلال			
النتاج 1-1: تتم الاستفادة من آليات حقوق الإنسان بصورة متزايدة لمساءلة إسرائيل عن التزاماتها بموجب القانون الدولي			
مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	US$474,000	أساسي = US$336,000 غير أساسي = US$10,000 المجموع = US$346,000	US$128,000
اليونيسف	US$3,350,000	أساسي = US$1,650,000 غير أساسي = 0 المجموع = US$1,650,000	US$1,700,000
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	US$10,500,000	أساسي = 0 غير أساسي = US$1,160,000 المجموع = US$1,160,000	US$9,340,000
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	US$2,250,000	أساسي = 0 غير أساسي = 0 المجموع = 0	US$2,250,000

الأونروا	US$1,550,000	أساسي = 0 غير أساسي = 0 المجموع = 0	US$1,550,000
المجموع	US$18,124,000	أساسي = US$1,986,000 غير أساسي = US$1,170,000 المجموع = US$3,156,000	US$14,968,000
النتاج 1-2: تسود هوية وطنية فلسطينية قوية			
اليونسكو	US$200,000	أساسي = 0 غير أساسي = 0 المجموع = 0	US$200,000
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	US$10,500,000	أساسي = 0 غير أساسي = US$4,000,000 المجموع = US$4,000,000	US$6,500,000
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	US$21,799,510	أساسي = US$500,000 غير أساسي = US$2,599,510 المجموع = US$3,099,510	US$18,700,000
المجموع	US$32,499,510	أساسي = US$500,000 غير أساسي = US$6,599,510 المجموع = US$7,099,510	US$25,400,000
النتاج 1-3: يتم إيقاف التجزئة الجغرافية-السياسية للأرض الفلسطينية المحتلة			
مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	US$215,000	أساسي = US$110,000 غير أساسي = 0 المجموع = US$110,000	US$105,000
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	US$3,000,000	أساسي = 0 غير أساسي = US$1,500,000 المجموع = US$1,500,000	US$1,500,000
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	US$8,000,000	أساسي = US$650,000 غير أساسي = US$5,650,000 المجموع = US$6,300,000	US$1,700,000

منظمة الصحة العالمية	US$3,000,000	أساسي = US$300,000 غير أساسي = 0 المجموع = US$300,000	US$2,700,000
المجموع	US$14,215,000	أساسي = US$1,060,000 غير أساسي = US$7,150,000 المجموع = US$8,210,000	US$6,005,000
الأولوية الاستراتيجية الثانية: **دعم الوصول المتكافئ إلى حكم ديمقراطي خاضع للمساءلة ويتسم بالفعالية وسرعة الاستجابة لصالح جميع الفلسطينيين**			
النتاج 2-1: تلتزم دولة فلسطين بعمليات ديمقراطية شاملة للجميع تكفل الحكم التمثيلي والمرتكز إلى الشعب			
مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	US$507,000	أساسي = US$279,000 غير أساسي = US$37,000 المجموع = US$316,000	US$191,000
صندوق الأمم المتحدة للسكان	US$1,150,000	أساسي = US$150,000 غير أساسي = 0 المجموع = US$150,000	US$1,000,000
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	US$2,250,000	أساسي = 0 غير أساسي = 0 المجموع = 0	US$2,250,000
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	US$1,500,000	أساسي = 0 غير أساسي = 0 المجموع = 0	US$1,500,000
اليونسكو	US$1,500,000	أساسي = 0 غير أساسي = 0 المجموع = 0	US$1,500,000
المجموع	US$6,907,000	أساسي = US$429,000 غير أساسي = US$37,000 المجموع = US$466,000	US$6,441,000
النتاج 2-2: يُكفل الأمن والعدالة وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان لجميع الفلسطينيين			
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	US$43,776,263	أساسي = US$2,000,000	US$18,680,000

		غير أساسي = US$23,096,263 المجموع = US$25,096,263	
مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	US$408,000	أساسي = US$277,000 غير أساسي = US$8,000 المجموع = US$285,000	US$123,000
برنامج الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	US$2,800,000	أساسي = 0 غير أساسي = US$2,800,000 المجموع = US$2,800,000	US$0
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	US$10,000,000	أساسي = 0 غير أساسي = US$5,000,000 المجموع = US$5,000,000	US$5,000,000
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	US$5,000,000	أساسي = 0 غير أساسي = 0 المجموع = 0	US$5,000,000
اليونيسف	US$7,750,000	أساسي = US$2,100,000 غير أساسي = 0 المجموع = US$2,100,000	US$5,650,000
المجموع	US$69,734,263	أساسي = US$4,377,000 غير أساسي = US$30,904,263 المجموع = US$35,281,263	US$34,453,000
النتاج 2-3: يُكفل لجميع الفلسطينيين أن تكون وظائف الدولة مستجيبة وممكنة لهم على الصعيد الوطني ودون الوطني			
مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	US$346,000	أساسي = US$188,000 غير أساسي = US$16,000 المجموع = US$204,000	US$142,000
صندوق الأمم المتحدة للسكان	US$1,000,000	أساسي = US$500,000 غير أساسي = 0 المجموع = US$500,000	US$500,000

هيئة الأمم المتحدة للمرأة	US$5,000,000	أساسي = 0 غير أساسي = 0 المجموع = 0	US$5,000,000
منظمة الأغذية والزراعة	US$6,504,000	أساسي = 0 غير أساسي = US$1,478,000 المجموع = US$1,478,000	US$5,026,000
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	US$17,585,000	أساسي = US$2,700,000 غير أساسي = US$1,645,000 المجموع = US$4,345,000	US$13,240,000
اليونيسف	US$3,700,000	أساسي = US$2,000,000 غير أساسي = 0 المجموع = US$2,000,000	US$1,700,000
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	US$1,000,000	أساسي = 0 غير أساسي = 0 المجموع = 0	US$1,000,000
المجموع	US$35,135,000	أساسي = US$5,388,000 غير أساسي = US$3,139,000 المجموع = US$8,527,000	US$26,608,000
النتاج 2-4: مؤسسات الدولة والمؤسسات الوطنية تعزز المساواة بين الجنسين وترصدها وتكفل عدم التمييز للجميع			
منظمة العمل الدولية	US$2,900,000	أساسي = US$650,000 غير أساسي = US$931,306 المجموع = US$1,581,306	US$1,318,694
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	US$2,250,000	أساسي = 0 غير أساسي = 0 المجموع = 0	US$2,250,000
صندوق الأمم المتحدة للسكان	US$250,000	أساسي = US$50,000 غير أساسي = 0 المجموع = US$50,000	US$200,000

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	US$500,000	أساسي = 0 غير أساسي = 0 المجموع = 0	US$500,000
اليونيسف	US$1,650,000	أساسي = US$ 500,000 غير أساسي = 0 المجموع = US$ 500,000	US$1,150,000
المجموع	US$7,550,000	أساسي = US$1,200,000 غير أساسي = US$931,000 المجموع = US$2,131,306	US$5,418,694
الأولوية الاستراتيجية الثالثة: **عدم ترك أحد خلف الركب: دعم التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة للجميع**			
<u>الناتج 3-1</u>: تتسم القطاعات المنتجة في فلسطين بقدر أكبر من التنوع ومعدلات نمو أعلى			
منظمة الأغذية والزراعة	US$34,230,000	أساسي = 0 غير أساسي = US$7,114,000 المجموع = US$7,114,000	US$27,116,000
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	US$1,500,000	أساسي = 0 غير أساسي = 0 المجموع = 0	US$1,500,000
مركز التجارة الدولي	US$1,800,000	أساسي = 0 غير أساسي = US$300,000 المجموع = US$300,000	US$1,500,000
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	US$545,541	أساسي = 0 غير أساسي = US$545,541 المجموع = US$545,541	US$0
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	US$32,483,142	أساسي = 0 غير أساسي = US$15,000,000 المجموع = US$15,000,000	US$17,483,142
اليونيسف	US$5,100,000	أساسي = US$1,700,000 غير أساسي = 0 المجموع = US$1,700,000	US$3,400,000

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	US$15,500,000	أساسي = 0 غير أساسي = US$2,000,000 المجموع = US$2,000,000	US$13,500,000
المجموع	US$91,158,683	أساسي = US$1,700,000 غير أساسي = US$24,959,541 المجموع = US$26,659,541	US$64,499,142
النتاج 3-2: يملك الفلسطينيون قدرة أكبر على الوصول إلى أعمال منتجة لائقة			
مركز التجارة الدولي	US$900,000	أساسي = 0 غير أساسي = US$150,000 المجموع = US$150,000	US$750,000
صندوق الأمم المتحدة للسكان	US$1,500,000	أساسي = US$30,000 غير أساسي = 0 المجموع = US$30,000	US$1,470,000
منظمة العمل الدولية	US$2,711,158	أساسي = US$1,150,000 غير أساسي = US$514,360 المجموع = US$1,664,360	US$1,046,798
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	US$0	أساسي = 0 غير أساسي = 0 المجموع = 0	US$0
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	US$3,000,000	أساسي = 0 غير أساسي = 0 المجموع = 0	US$3,000,000
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	US$66,567,082	أساسي = 0 غير أساسي = US$35,367,083 المجموع = US$35,367,083	US$31,199,999
منظمة الأغذية والزراعة	US$544,000	أساسي = 0 غير أساسي = US$212,000 المجموع = US$212,000	US$332,000

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	US$7,000,000	أساسي = 0 غير أساسي = 0 المجموع = 0	US$7,000,000
المجموع	US$82,222,240	أساسي = US$1,180,000 غير أساسي = US$36,243,443 المجموع = 37,423,443	US$44,798,797
النتاج 3-3: تستخدم البنية التحتية والموارد الطبيعية والثقافية الفلسطينية وتدار بطريقة أكثر استدامة			
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	US$4,364,329	أساسي = 0 غير أساسي = 0 المجموع = 0	US$4,364,329
مركز التجارة الدولي	US$250,000	أساسي = 0 غير أساسي = 0 المجموع = 0	US$250,000
اليونسكو	US$15,000,000	أساسي = 0 غير أساسي = 0 المجموع = 0	US$15,000,000
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	US$2,500,000	أساسي = 0 غير أساسي = 0 المجموع = 0	US$2,500,000
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	US$45,566,961	أساسي = 0 غير أساسي = US$7,340,961 المجموع = US$7,340,961	US$38,226,000
منظمة الأغذية والزراعة	US$7,247,000	أساسي = 0 غير أساسي = US$3,722,000 المجموع = US$3,722,000	US$3,525,000
اليونيسف	US$3,700,000	أساسي = 0 غير أساسي = 0 المجموع = 0	US$3,700,000

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	US$11,000,000	أساسي = 0 غير أساسي = 0 المجموع = 0	US$11,000,000
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	US$50,000	أساسي = 0 غير أساسي = US$50,000 المجموع = US$50,000	0
المجموع	US$89,678,290	أساسي = 0 غير أساسي = US$11,112,961 المجموع = US$11,112,961	US$78,565,329
النتاج 3-4: يستفيد المنتجون الضعفاء بشكل خاص من التنمية الموجهة نحو السوق			
مركز التجارة الدولي	US$800,000	أساسي = US$100,000 غير أساسي = 0 المجموع = US$100,000	US$700,000
منظمة العمل الدولية	US$2,088,842	أساسي = US$650,000 غير أساسي = US$392,045 المجموع = US$1,042,045	US$1,046,797
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	US$3,818,788	أساسي = 0 غير أساسي = 0 المجموع = 0	US$3,818,788
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	US$2,000,000	أساسي = 0 غير أساسي = 0 المجموع = 0	US$2,000,000
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	US$15,000,000	أساسي = 0 غير أساسي = US$5,000,000 المجموع = US$5,000,000	US$10,000,000
منظمة الأغذية والزراعة	US$5,050,000	أساسي = 0 غير أساسي = 0 المجموع = 0	US$5,050,000

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	US$5,000,000	أساسي = 0 غير أساسي = 0 المجموع = 0	US$5,000,000
الأونروا	US$47,485,000	أساسي = 0 غير أساسي = 0 المجموع = 0	US$47,485,000
برنامج الأغذية العالمي	US$500,000	أساسي = 0 غير أساسي = 0 المجموع = 0	US$500,000
المجموع	US$81,742,630	أساسي = US$750,000 غير أساسي = US$5,392,000 المجموع = US$6,142,045	US$75,600,585
الأولوية الاستراتيجية الرابعة: **عدم ترك أحد خلف الركب: التنمية الاجتماعية والحماية الاجتماعية**			
النتاج 4-1: يستفيد مزيد من الفلسطينيين، ولا سيما أولئك الأشد ضعفاً، من خدمات آمنة وشاملة للجميع ومنصفة وذات جودة			
صندوق الأمم المتحدة للسكان	US$5,500,000	أساسي = US$1,000,000 غير أساسي = 0 المجموع = US$1,000,000	US$4,500,000
منظمة الصحة العالمية	US$24,000,000	أساسي = US$4,800,000 غير أساسي = 0 المجموع = US$4,800,000	US$19,200,000
برنامج الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	US$260,000	أساسي = 0 غير أساسي = US$260,000 المجموع = US$260,000	0
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	US$2,000,000	أساسي = 0 غير أساسي = US$150,000 المجموع = US$150,000	US$1,850,000
اليونسكو	US$1500,000	أساسي = US$50,000 غير أساسي = 0 المجموع = 0	US$14,950,000

هيئة الأمم المتحدة للمرأة	US$6,500,000	أساسي = 0 غير أساسي = 0 المجموع = 0	US$6,500,000
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	US$247,574,002	أساسي = US$1,150,000 غير أساسي = US$112,624,002 المجموع = US$113,774,002	US$133,800,000
اليونيسف	US$36,700,000	أساسي = US$5,450,000 غير أساسي = US$7,500,000 المجموع = US$12,950,000	US$23,750,000
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	US$31,000,000	أساسي = 0 غير أساسي = 0 المجموع = 0	US$31,000,000
منظمة الأغذية والزراعة	US$525,000	أساسي = 0 غير أساسي = 0 المجموع = 0	US$525,000
الأونروا	US$261,355,000	أساسي = 0 غير أساسي = 0 المجموع = 0	US$261,355,000
المجموع	US$630,414,002	أساسي = US$12,450,000 غير أساسي = US$120,534,002 المجموع = US$132,984,002	US$497,430,000
النتاج 4-2: يملك جميع الفلسطينيين، ولا سيما الأشد ضعفاً، قدرة أكبر على الوصول إلى نظم للحماية وحماية اجتماعية موحدة ومتكاملة ومستجيبة للصدمات			
اليونيسف	US$3,650,000	أساسي = US$2,500,000 غير أساسي = 0 المجموع = US$ 2,500,000	US$1,150,000
صندوق الأمم المتحدة للسكان	US$4,000,000	أساسي = US$200,000 غير أساسي = 0 المجموع = US$200,000	US$3,800,000

منظمة العمل الدولية	US$2,300,000	أساسي = US$850,000 غير أساسي = US$1,000,000 المجموع = US$1,850,000	US$450,000
برنامج الأغذية العالمي	US$5,037,067	أساسي = 0 غير أساسي = 0 المجموع = 0	US$5,037,067
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	US$2,250,000	أساسي = 0 غير أساسي = 0 المجموع = 0	US$2,250,000
الأونروا	US$65,107,675	أساسي = 0 غير أساسي = 0 المجموع = 0	US$65,107,675
المجموع	US$82,344,742	أساسي = US$3,550,000 غير أساسي = US$1,000,000 المجموع = US$4,550,000	US$77,794,742
النتاج 4-3: تكون المجتمعات والمؤسسات الفلسطينية الضعيفة مهيأة بشكل أفضل للتدبر مع التهديدات والصدمات المطولة			
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	US$15,000,000	أساسي = 0 غير أساسي = 0 المجموع = 0	US$15,000,000
منظمة الأغذية والزراعة	US$1,900,000	أساسي = 0 غير أساسي = 0 المجموع = 0	US$1,900,000
برنامج الأغذية العالمي	US$250,000	أساسي = 0 غير أساسي = 0 المجموع = 0	US$250,000
صندوق الأمم المتحدة للسكان	US$500,000	أساسي = US$50,000 غير أساسي = 0 المجموع = US$50,000	US$450,000

اليونيسف	US$2,400,000	Core = US$2,100,000 غير أساسي = 0 المجموع = US$2,100,000	US$300,000
المجموع	US$20,050,000	أساسي = US$2,150,000 غير أساسي = US$0 المجموع = US$2,150,000	US$17,900,000

ترتيبات التنفيذ والتنسيق

سيتم تفعيل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من خلال خطط عمل سنوية مشتركة جنباً إلى جنب مع خطط عمل الوكالات ذات العلاقة. وسيتوفر قدر أكبر من الانسجام والتماسك مع الشركاء الآخرين عن طريق المشاركة في فرق العمل القطاعية التابعة لسكرتارية تنسيق المساعدات المحلية بغية تنسيق المساعدات.

وعلى الصعيد الداخلي في نطاق الأمم المتحدة، سيتم التركيز بقوة على التقييمات المشتركة والبرامج التعاونية والدعم المقدم من وكالات الأمم المتحدة بهدف تحفيز الجهود المشتركة وتحقيق أكبر ما يمكن تحقيقه من نتائج وتأثيرات من الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة. سيولي فريق الأمم المتحدة القطري الاهتمام لتنفيذ برامج مشتركة مختارة في هذا الإطار الحالي للمساعدات الإنمائية، بحيث تستهدف مجالات استراتيجية من الضعف في فلسطين. ستبني هذه البرامج المشتركة على البرامج القطاعية التقليدية المشتركة القائمة، مثل تلك التي تنفذ في مجالات سيادة القانون والإعاقة والأعمال التجارية الاجتماعية، ولكنها ستستفيد كذلك من نقاط القوة البرامجية لدى الوكالات المختلفة في تقديم استجابة برامجية مشتركة للعنف القائم على النوع الاجتماعي. كما يقصد من ذلك تجريب عدة برامج مشتركة مبتكرة كاستجابة للتحديات الفردية التي تواجه بعض المناطق الجغرافية المحددة في الأرض الفلسطينية المحتلة. أنجز فريق الأمم المتحدة القطري في سنة 2016 استراتيجيتي عمل بشأن الخليل والقدس الشرقية ويخطط لتصميم برنامج مشترك لكل من هاتين الاستراتيجيتين من أجل تفعيلهما بشكل جماعي. لا يقصد من مبادرات البرمجة المشتركة أن تحل محل البرامج الثنائية للوكالات فرادى بل هي بدلاً من ذلك تطرح نهجاً تكاملياً نحو تحقيق الأولويات الاستراتيجية الواردة في هذا الإطار.

سيواصل فريق الأمم المتحدة القطري في فلسطين التنفيذ الجزئي لخطة "توحيد الأداء" الأوسع نطاقاً من خلال تنفيذ أسلوب "توحيد العمل". وسيتم السعي نحو تحقيق مقياس اقتصادي وتحسين الكفاءة داخل منظومة الأمم المتحدة عن طريق تحديد الخدمات والعمليات المشتركة وزيادة الاستثمار فيها. وستتواصل إدارة المشتريات واللوجستيات والنقل والمباني المشتركة، حيث سيواصل فريق إدارة العمليات توفير القيادة بشأن المسائل المتعلقة بالعمليات.

في سنة 2017، قرر فريق الأمم المتحدة القطري أيضاً أن يقوي الاتصالات والمناصرة المشتركة مع إعادة تأسيس مجموعة اتصالات للفريق. سيتيح ذلك إسماع صوت جماعي أقوى في المناصرة، إلى جانب ضمان موقف موحد للأمم المتحدة بشأن المسائل الحرجة على مدار فترة إطار المساعدات الإنمائية.

الهيكل التنظيمي

تقع المسؤولية عن تنفيذ إطار المساعدات الإنمائية على عاتق فريق الأمم المتحدة القطري. وسيوفر الفريق القطري، على مستوى رؤساء الوكالات وتحت قيادة المنسق المقيم، الإشراف والتوجيه بخصوص الاتجاه الاستراتيجي للإطار.

بالإضافة إلى ذلك، سيتم تشكيل أربع مجموعات لنتائج إطار المساعدات الإنمائية بحيث تقاد على مستوى رؤساء وكالات الأمم المتحدة تماشياً مع كل مجال من مجالات الأولوية الاستراتيجية. سيقود رؤساء كل مجموعة من مجموعات النتائج عملية مراجعة نصف سنوية للتقدم المحرز بخصوص الأولوية الاستراتيجية المعنية. وستساهم مجموعات النتائج في تحقيق نتاجات الإطار المحددة ضمن مجال الأولوية الاستراتيجية الخاص بها من خلال التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم بشكل منسق وتعاوني، بما في ذلك عن طريق المراجعات السنوية وتقارير تقييم التقدم. وستخضع قيادة مجموعات النتائج للمراجعة كل 18–24 شهراً بهدف تعزيز تقاسم الأعباء حيثما يكون ممكناً.

وستكون وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها مسؤولة أيضاً، كل على حدة، عن مساهماتها في تحقيق النتاجات المحددة والإبلاغ عن التقدم مقابل مؤشرات النتاجات المعينة التي يجري تحديدها في إطار النتائج. وستتولى مجموعة نواب فريق الأمم المتحدة القطري، التي يرأسها مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط /مكتب المنسق المقيم وترفع تقاريرها إلى فريق الأمم المتحدة القطري، تنسيق استراتيجيات البرامج الشاملة وتحديد فرص البرمجة المشتركة. كما ستتولى مجموعة نواب فريق الأمم المتحدة القطري أيضاً المهام التي كان يضطلع بها فريق عمل أهداف التنمية المستدامة الذي يعمل باستقلالية، وذلك لضمان الانسجام في رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ضمن إطار المساعدات الإنمائية. وستقدم مختلف هيئات التنسيق المشترك في فريق الأمم المتحدة القطري الدعم بخصوص القضايا الشاملة عند الاقتضاء.

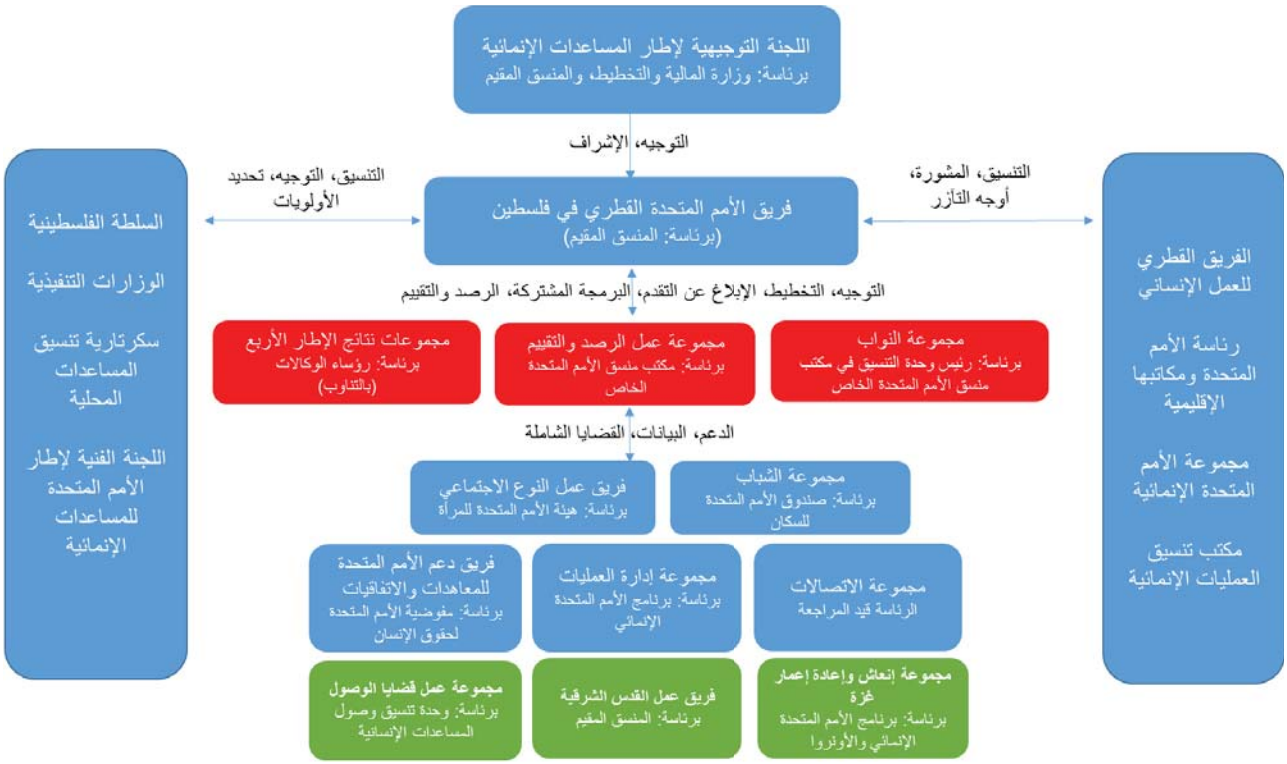

آليات التنسيق

سيضمن فريق الأمم المتحدة القطري ومجموعة النواب التنسيق بين الأنشطة الإنسانية والإنمائية. وسيكون هناك دور مركزي في هذا التنسيق للوكالات التي تجمع في عملها بين البعدين الإنمائي والإنساني، مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وبالإضافة إلى ذلك، سيشارك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والأونروا عن قرب في توفير الإشراف والتوجيه الاستراتيجي على مستوى فريق الأمم المتحدة القطري، والتنسيق على مستوى مجموعة نواب فريق الأمم المتحدة القطري. كما أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ممثل أيضاً في فريق رصد وتقييم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية. وسيساهم في تحسين التنسيق كذلك تبادل المعلومات المنتظم على مستوى العمل بين الفريق القطري للعمل الإنساني وفريق الأمم المتحدة القطري.

الشراكات مع الأطراف الوطنية الفاعلة

سيكون الشريك الرئيسي في تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية هو الحكومة الفلسطينية، بما في ذلك وزاراتها التنفيذية ومؤسساتها على الصعيدين المحلي والوطني. وستكون وزارة المالية والتخطيط الطرف الرئيسي في التنسيق، فيما سيقدم مكتب رئيس الوزراء التوجيه الاستراتيجي.

سيسعى فريق الأمم المتحدة القطري أيضاً إلى تفعيل شراكات مع طائفة من الجهات الفاعلة الأخرى في البلاد لتنفيذ إطار المساعدات الإنمائية. وسيكون المجتمع المدني شريكاً أساسياً، وخاصة في رصد الفئات الضعيفة العشرين التي توجد في صميم

هذا الإطار للمساعدات الإنمائية. لقد جرت استشارة أكثر من 40 منظمة غير حكومية في إعداد هذا الإطار (انظر الملحق 2)، وستظل هذه المنظمات تشكل أطرافاً معنية أساسية في توجيه مسار الأنشطة التي تندرج ضمن هذا الإطار وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

ستتم الاستفادة من آلية التنسيق بين المانحين ضمن سكرتارية تنسيق المساعدات المحلية لتيسير تنسيق توزيع الموارد والجهود. سبقت الإشارة أعلاه إلى أن أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري ممثلون في جميع فرق العمل القطاعية لسكرتارية تنسيق المساعدات، والتي تجمع معاً كافة الأطراف الفاعلة الإنمائية العاملة ضمن كل قطاع.

سيتيح تفعيل استراتيجيات خاصة بمناطق معينة فرصة أخرى لإقامة شراكات مع جهات مانحة أخرى، ومع هيئات الحكم المحلي والهيئات المنفذة. يشمل ذلك على وجه الخصوص مكتب تنسيق المنطقة (ج)، الذي يوجد ضمن وحدة الأولويات السياساتية والإصلاح في مكتب رئيس الوزراء، ومحافظة الخليل، والسلطات المعنية بالإشراف على التخطيط والتدخلات في القدس الشرقية.

الرصد والتقييم

ستستخدم مصفوفة نتائج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لأغراض التنفيذ والرصد والتقييم والإبلاغ. وقد أدرجت مؤشرات إضافية في مصفوفة النتائج لرصد آثار التدخلات الإنمائية للأمم المتحدة على الفئات الضعيفة العشرين التي حددها التحليل القطري المشترك. كما أن مؤشرات الأولويات الاستراتيجية الثانية والثالثة والرابعة هي أيضاً مواءمة عن قرب مع إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة حيثما تتوفر مثل هذه البيانات في فلسطين. إلا أن بعض المؤشرات المدرجة ضمن مصفوفة النتائج لا تتوفر لها بيانات لخط الأساس الحالي، كونها في الغالب مؤشرات عالمية لأهداف التنمية المستدامة، وقد أدرجت بشكل مقصود لدعم تنفيذ الخطط التي صرحت بها الحكومة لجمع البيانات المطلوبة. وفي حال الضرورة، ستجرى مراجعة واستبدال لهذه المؤشرات أثناء مجريات المراجعة السنوية لإطار المساعدات الإنمائية.

في وقت التوقيع على هذه الوثيقة، كان الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يعكف على مراجعة قائمة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي يستطيع أن ينتج بيانات بخصوصها. كما يقوم بمراجعة إطار الرصد والتقييم للاستراتيجيات القطاعية المرتبطة بأجندة السياسات الوطنية لإسداء المشورة للوزارات التنفيذية بخصوص المؤشرات التي يستطيع أن يوفر بيانات بخصوصها. وقد استشير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بشكل موسع في بناء مصفوفة النتائج الخاصة بهذا الإطار للمساعدات الإنمائية. وستأتي البيانات اللازمة لإطار رصد وتقييم إطار المساعدات الإنمائية من الجهاز المركزي للإحصاء بقدر الإمكان، فيما سيستفاد من وكالات الأمم المتحدة ومصادر خارجية في رصد مجموعة فرعية صغيرة من المؤشرات. وحيثما سيكون من الضروري جمع بيانات جديدة لتحديد خطوط الأساس، سيتركز الجهد في ذلك على الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أو الوزارة التنفيذية ذات الصلة.

سيجري سنوياً إعداد تقارير عن النتائج القطرية بخصوص مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة، وستدمج هذه التقارير مراجعات إطار المساعدات الإنمائية وخطط العمل المشتركة، لكي يتم تقديمها إلى الحكومة. ستتضمن المراجعات السنوية كلاً من مستجدات

البرامج ومستجدات مؤشرات النتاجات عندما تصبح هذه المؤشرات متاحة. وستحتوي خطط العمل السنوية لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على معلومات عن المخرجات والأنشطة المرتبطة بإطار المساعدات الإنمائية لإتاحة إمكانية رصد التنفيذ والنتائج المتحققة. لن تكون البيانات متاحة سنوياً لجميع المؤشرات ولكن سيجري تحديثها مرتين على الأقل خلال مجرى هذا الإطار. وستتولى مجموعة الرصد والتقييم المسؤولية عن صيانة قاعدة البيانات الخاصة بمؤشرات الإطار في نظام رصد DiMonitoring في الأمم المتحدة (www.dimonitoring.org). وحالما يصبح نظام معلومات الأمم المتحدة لرصد وتتبع نتائج إطار المساعدات الإنمائية متاحاً، سيتخذ فريق الأمم المتحدة القطري قراراً إما بالاحتفاظ بالنظام الحالي أو ترحيل قاعدة بياناته إلى نظام معلومات الأمم المتحدة. وستقوم مجموعة الرصد والتقييم بتنفيذ هذا القرار. ومن ناحية أخرى، سيجرى تقييم نهائي لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في الفترة 2021–2022.

مصفوفة النتائج

المؤشرات	وسائل التحقق/المصدر /الوكالة المسؤولة	مساهمة الأمم المتحدة	الشركاء
الأولوية الاستراتيجية الأولى: **دعم مسار فلسطين نحو الاستقلال** (الأولوية أو الهدف الإنمائي الوطني: الطريق نحو الاستقلال) (أهداف التنمية المستدامة: 16، 17، إزالة العوائق أمام الأهداف 1-13)			
النتاج 1-1: تتم الاستفادة من آليات حقوق الإنسان بصورة متزايدة لمساءلة إسرائيل عن التزاماتها بموجب القانون الدولي (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، اليونيسف، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الأونروا) *هدف التنمية المستدامة 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية* *هدف التنمية المستدامة 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف 1-13*			
عدد ممثلي المجتمع المدني الفلسطيني الذين يقدمون معلومات خطية إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. *خط الأساس = 30* *الغاية = 33*	مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	رفع الوعي حول أدوات وآليات حقوق الإنسان وفرص الاستفادة منها، بما يشمل المساعدة الفنية للحكومة والمجتمع المدني. توثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال وحقوق المرأة وحقوق الفئات الضعيفة الأخرى والإبلاغ عنها.	مكتب رئيس الوزراء والوزارات الأخرى، منظمات المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية الدولية، المنظمات غير الحكومية المحلية
عدد المنظمات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها التي تعمل بنشاط على رصد انتهاكات حقوق الإنسان والمناصرة والتعبئة بخصوصها.	مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان		

خط الأساس = 49 *الغاية = 54*		بناء قدرات الحكومة والمجتمع المدني في جمع البيانات والإبلاغ والتحليل والمناصرة المتعلقة بالحقوق والانتهاكات، وفي حماية الأطفال من النزاع المسلح وتخفيف أثره عليهم.	
النتاج 1-2: تسود هوية وطنية فلسطينية قوية (اليونسكو، اليونيسف، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، الأونروا، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية) *هدف التنمية المستدامة 11*			
عدد المواقع التراثية والأماكن ذات الأهمية التاريخية في فلسطين التي توجد تحت الولاية الفلسطينية ويجري توثيقها والترويج لها. *خط الأساس = 1* *الغاية = 22*	اليونسكو	أنشطة لتوثيق التراث الثقافي في فلسطين والترويج له، بما يشمل دعم السلطة الفلسطينية لتحسين وصول الناس – الفلسطينيين والسياح – إلى هذه المواقع. دعم الحكومة والمؤسسات التعليمية في الترويج للثقافة الفلسطينية والخطاب الوطني في الأنشطة اللاصفية.	وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة السياحة والآثار، وزارة الثقافة، وزارة الحكم المحلي
عدد المخططات المحلية الأولية والمفصلة التي تعد لصالح الفلسطينيين ومعهم من أجل الحصول على رخص بناء في القدس الشرقية. *خط الأساس = 8 مخططات محلية أولية و6 مفصلة* *الغاية = 12 مخططاً محلياً أولياً و10 مخططات مفصلة*	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	دعم حق البناء والتطوير للتجمعات الفلسطينية في القدس الشرقية عن طريق تزويدهم بالدعم الفني لتطوير مخططات محلية أولية ومفصلة تتيح لهم تقديم طلب رخص للبناء. توفير الدعم الفني لإعادة تأهيل المساكن في البلدة القديمة في القدس وفي الأحياء المحيطة بها.	

		حماية حقوق الإقامة وحقوق ملكية الأراضي، وإعادة فتح المؤسسات الفلسطينية (بيت الشرق، غرفة التجارة، الخ)، وتمكين الفلسطينيين للبقاء في البلدة القديمة، وتعزيز وصول الفلسطينيين إلى الأماكن المقدسة.	
النتاج 1-3: يتم إيقاف التجزئة الجغرافية-السياسية للأرض الفلسطينية المحتلة (منظمة الأغذية والزراعة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) *إزالة العوائق أمام أهداف التنمية المستدامة 1-13 في الأرض الفلسطينية المحتلة بأكملها*			
نسبة الأراضي في المنطقة (ج) التي توضع لها مخططات عمرانية منسجمة وتدمج في التدخلات الإنمائية الوطنية. *خط الأساس = 25%* *الغاية = 60%*	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	دعم فني وتنظيمي وسياسي لإعداد خطة أو إطار وطني للتنمية المكانية لدولة فلسطين، بما يعزز وحدة السياسات والخطط عبر الأرض الفلسطينية المحتلة.	وزارة الحكم المحلي، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة الصحة، وزارة الشؤون المدنية، منظمات المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية
عدد حمولات البضائع المنقولة (دخولاً وخروجاً) بين غزة والضفة الغربية. الحمولات الداخلة الى غزة: *خط الأساس = 106,710 (حمولة تجارية، 2016)* *الغاية: زيادة بنسبة 50%* الحمولات الخارجة من غزة:	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، منظمة الأغذية والزراعة	التنسيق والمناصرة لدى السلطات الإسرائيلية والفلسطينية لزيادة نقل البضائع، بما في ذلك تخفيض الحواجز وتعزيز وحدة السياسات والمعايير عبر الأرض الفلسطينية المحتلة. التنسيق والمناصرة لدى السلطات الإسرائيلية بشأن نقاط التفتيش والمستوطنات والطرق، الخ، المسببة للتجزئة والتفتيت، الى جانب دعم النوايا الحسنة لتيسير إمكانية الوصول، بما يشمل الطلبة والمعلمين والعاملين الصحيين ورجال الأعمال.	

خط الأساس = 1,295 (2016) *الغاية: زيادة بنسبة 200%*			
عدد الفلسطينيين المسافرين بين غزة والضفة الغربية وبين القدس الشرقية وسائر الضفة الغربية سنوياً. المغادرون عبر إيرز: *خط الأساس = 158,249* *الغاية: زيادة بنسبة 200%*	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط		
معدل الموافقة على طلبات السفر الى خارج غزة والضفة الغربية لتلقي العلاج الطبي. الضفة الغربية: *خط الأساس = 83.2% (2015)* *الغاية = 100%* غزة: *خط الأساس = 77.5% (2015)* *الغاية = 100%*	منظمة الصحة العالمية		

عدد البوابات في الجدار التي تفتح يومياً ومعدل الموافقة على التصاريح للمزارعين للوصول الى الأراضي في منطقة التماس. البوابات: *خط الأساس = 9 من أصل 84 تفتح يومياً* *الغاية = 84 تفتح يومياً* معدل الموافقة على التصاريح: *خط الأساس = 62.4%* *الغاية = 100%*	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية		
الأولوية الاستراتيجية الثانية: **دعم الوصول المتكافئ إلى حكم ديمقراطي خاضع للمساءلة ويتسم بالفعالية وسرعة الاستجابة لصالح جميع الفلسطينيين** (الأولوية أو الهدف الإنمائي الوطني: الإصلاح الحكومي) أهداف التنمية المستدامة 5، 10، 16، 17. بيئة مواتية للأهداف 1-13			
<u>النتاج 2-1</u>: تلتزم دولة فلسطين بعمليات ديمقراطية شاملة للجميع تكفل الحكم التمثيلي والمرتكز إلى الشعب (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منظمة العمل الدولية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، اليونسكو، برنامج متطوعي الأمم المتحدة) هدف التنمية المستدامة 5: المساواة بين الجنسين هدف التنمية المستدامة 10: الحد من أوجه عدم المساواة			

هدف التنمية المستدامة 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية			
تجري انتخابات حرة ونزيهة في جميع الأرض الفلسطينية المحتلة على الصعيدين الوطني والمحلي. *خط الأساس = لا، لا* *الغاية = نعم، نعم*	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	دعم مواءمة العمليات والأطر الانتخابية والقانونية على الصعيد الوطني. إعداد وتنفيذ خطة عمل لتفعيل قرار مجلس الأمن الدولي 2250 بشأن مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار على جميع الصعد.	اللجنة المركزية للانتخابات، وزارة العدل، منظمات المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية الدولية، المنظمات غير الحكومية المحلية
عدد القوانين والسياسات القائمة التي تخضع للمراجعة من حيث امتثالها للمعايير الدولية ومعاهدات حقوق الإنسان منذ وقت التصديق عليها. *خط الأساس = 4* *الغاية = 10*	مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، منظمة العمل الدولية، اليونسكو	دعم زيادة الانخراط والمشاركة المدنية في العمليات الديمقراطية. دعم مؤسسات الدولة الفلسطينية في أن تخضع للمسالة أمام مواطنيها من خلال هيئات الرقابة وجهود مكافحة الفساد والشفافية.	
عدد الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقات الذين ينتخبون/يترشحون للمناصب في المؤسسات العامة (المجلس التشريعي الفلسطيني) (مؤشر التنمية المستدامة 16-7-1). الشباب: *خط الأساس = 1 (2013)* *الغاية = 7 (5% من أصل 132 مقعداً)* النساء:	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	دعم الحكومة الفلسطينية في الانضمام الى معاهدات حقوق الإنسان الدولية والامتثال لها، بما في ذلك حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. دعم تعزيز جودة الدلائل المقدمة أمام المحاكم.	

خط الأساس = 17 (2013) *الغاية = 26* الأشخاص ذوو الإعاقة: *خط الأساس = 0* *الغاية = 2*			
الترتيب حسب مؤشر حرية الصحافة وقيمة المؤشر. *خط الأساس = 132 (من أصل 180 بلداً (2016))* *الغاية = التقدم في الترتيب الى ما تحت 110*	صحافيون بلا حدود بشأن حرية المعلومات		
الناتج 2-2: يُكفل الأمن والعدالة وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان لجميع الفلسطينيين (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، اليونيسف، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة) *هدف التنمية المستدامة 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية.*			
نسبة الجمهور الذين يملكون الثقة في الشرطة الفلسطينية. *خط الأساس = 67.5% (2015)* *مصنف حسب الجنس:* *ذكور = 66.9%، إناث = 68.1%* *مصنف جغرافياً:*	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	دعم امتثال أركان العدالة والأمن لمعايير حقوق الإنسان. دعم الحكومة الفلسطينية في تقوية سيادة القانون والوصول إلى العدالة ووظائف أمن الدولة.	الشرطة الفلسطينية، مؤسسات قطاع العدالة، وزارة العدل، وزارة شؤون المرأة، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الصحة، منظمات المجتمع المدني،

قطاع غزة = 67% *الضفة الغربية = 66.9%* *القدس الشرقية = 77.4%* *مصنف حسب العمر:* *18–29 سنة = 66.3%* *30–44 سنة = 68.4%* *45–59 سنة = 69.5%* *60 سنة فأكبر = 65.4%* *الغاية = 70%*		تدخلات لمعالجة وصول الأطفال إلى العدالة، والعون القانوني، وإصلاح السجون، ومنع الجريمة، وسلامة المواطنين وأمنهم. دعم تقوية وصول الأطفال إلى العدالة وتقوية القدرات التشريعية والسياساتية والمؤسسية للنظام الوطني لحماية الطفل من أجل الاستجابة جماعياً للعنف والإساءة والاستغلال والإهمال. دعم تحسين جودة الدلائل المقدمة الى المحاكم. الاستمرار في الإبلاغ عن الأطفال المتضررين من المنازعات المسلحة.	المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية
نسبة الجمهور الذين يملكون الثقة في القضاء. *خط الأساس = 58.15% (2015)* *مصنف حسب الجنس:* *ذكور = 58.1%، إناث = 58.2%* *مصنف جغرافياً:* *قطاع غزة = 57%* *الضفة الغربية = 57.9%*	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي		

القدس الشرقية = 70.8% *مصنف حسب العمر:* *18–29 سنة = 57.1%* *30–44 سنة = 59.9%* *45–59 سنة = 59%* *60 سنة فأكبر = 55.4%* *الغاية = 60%*			
نسبة المحتجزين غير المحكوم عليهم من مجموع نزلاء السجون (مؤشر التنمية المستدامة 16–3–2). *خط الأساس = سيتوفر خط الأساس في سنة 2018* *الغاية – ستحدد لاحقاً*	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي		
عدد الأطفال الذين في خلاف مع القانون الفلسطيني المحتجزين في وحدات حماية الأسرة والأحداث. *خط الأساس = 1411 (2015)* *الغاية = 1200*	وحدة حماية الأسرة والأحداث، اليونيسف		
نسبة الأطفال المتضررين مباشرة من الانتهاكات الجسيمة الذين يتلقون خدمات الاستجابة والحماية.	وزارة التنمية الاجتماعية، اليونيسف		

خط الأساس = 25% (2016، سيتم تحديثه في نهاية سنة 2017) *الغاية = زيادة بنسبة 10 نقاط مئوية كل سنة*			
تصورات الجمهور بشأن المحاكمة العادلة: "مستوى الثقة في أنك ستحصل على محاكمة عادلة إذا جرى اتهامك بارتكاب جرم أو بالجنوح". *خط الأساس = 45.9%* *الغاية – 65%*	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي		
وجود مؤسسات حقوقية وطنية مستقلة تمتثل لمبادئ باريس. *خط الأساس = المكانة "أ"* *الغاية = المكانة "أ"*	مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان		
عدد القضايا المتعلقة بالعنف ضد النساء التي تقدم إلى وحدة حماية الأسرة والأحداث سنوياً (متعلق بمؤشر التنمية المستدامة 16-3-1). *خط الأساس = 3131* *الغاية = 4000*	وحدة حماية الأسرة والأحداث، هيئة الأمم المتحدة للمرأة		
نسبة الأطفال في عمر 10-17 سنة المنخرطين في عمل الأطفال (متعلق بمؤشر التنمية المستدامة 8-7-1).	وزارة التنمية الاجتماعية، منظمة العمل الدولية		

خط الأساس = 3.9% *إناث = 0.3%، ذكور = 7.4%* *الغاية =*			
وجود حكومة واحدة منتخبة ديمقراطياً في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. *خط الأساس = لا* *الغاية = نعم*	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي		
الناتج 2-3: يُكفل لجميع الفلسطينيين أن تكون وظائف الدولة مستجيبة وممكنة لهم على الصعيد الوطني ودون الوطني مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، صندوق الأمم المتحدة للسكان، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منظمة الأغذية والزراعة، اليونسكو، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، برنامج متطوعي الأمم المتحدة) *بيئة مواتية من أجل أهداف التنمية المستدامة 1-13*			
بيانات مصنفة من أحدث تعداد سكاني ومن مسوح الأسر المعيشية الوطنية ميسرة لوصول المستخدمين إليها من أجل صنع السياسات من خلال منصات معتمدة على شبكة الإنترنت تيسر رسم خارطة لأوجه التفاوت الاجتماعي-الاقتصادي والديموغرافي (متعلق بمؤشر التنمية المستدامة 17-19-2). *خط الأساس = لا*	صندوق الأمم المتحدة للسكان	دعم الحكومة الفلسطينية في تحسين جودة الخدمات المقدمة من خلال السياسات والأطر الناظمة على المستوى القطاعي، وصنع السياسات المبنية على الدلائل، بما في ذلك تطوير البنية التحتية الاستراتيجية وتحسين إدارة البيانات والمعلومات لدى مؤسسات الدولة.	وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة شؤون المرأة، وزارة الحكم المحلي، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، منظمات

الغاية – نعم		دعم بناء نظم وإجراءات مؤسسية ملائمة في وزارات الدولة ومؤسساتها، وتحسين قدرات الموظفين في تقديم الخدمات والتخطيط والرصد والتقييم والتبليغ.	المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية
يجري جمع البيانات لتحديد خطوط الأساس للمؤشرات المناسبة بشأن جميع الفئات الضعيفة. *خط الأساس = بشكل جزئي* *الغاية = بشكل كامل*	مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط	دعم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في جمع بيانات حساسة للنوع الاجتماعي ومصنفة حسب الفئات الضعيفة المستهدفة.	
مؤشر فعالية الحكومة. *خط الأساس = 35.6 كعلامة مئوية (2015)* *الغاية = فوق العلامة المئوية 50*	البنك الدولي	دعم التشريعات والسياسات والممارسات التي تكفل تعميم احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقات في جميع القطاعات الرئيسية، بما فيها التعليم.	
نسبة الجمهور الفلسطيني الذين يعبرون عن رضاهم عن أداء الشرطة (مؤشر التنمية المستدامة 16-6-2). *خط الأساس (2015) = 61.7%* *مصنف حسب الجنس: ذكور = 63%، إناث = 60.4%* *مصنف جغرافياً:* *قطاع غزة = 64.2%* *الضفة الغربية = 59.8%* *القدس الشرقية = 64.6%* *مصنف حسب العمر:*	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	تسعى الأمم المتحدة لضمان أن تجري مراجعة للتشريعات والسياسات والممارسات الفلسطينية من حيث مدى امتثالها لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وأن يتوفر الدعم لإجراء الإصلاحات اللازمة فيما بعد – بما يكفل أن تعمم الإعاقة في جميع القطاعات الرئيسية: التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية وأسواق العمل، وأن تكون الخدمات العامة في هذه القطاعات متيسرة للأشخاص ذوي الإعاقات وشاملة لهم. دعم التنمية المحلية والتخطيط وتطوير البنية التحتية على الصعيد المحلي.	

29-18 سنة = 60.2% *44-30 سنة = 64.1%* *59-45 سنة = 76.4%* *60 سنة فأكبر = 58.4%* *الغاية = 65%*		دعم إدارة موارد القطاع العام ومواءمة الإدارة العامة بحيث تكون أقدر على تنفيذ الخدمات العامة.	
نسبة الجمهور الفلسطيني الذين يعبرون عن رضاهم عن أداء القضاة. *خط الأساس (2015) = 41.7%* *مصنف حسب الجنس: ذكور = 45.6%، إناث = 37.6%* *مصنف جغرافياً:* *قطاع غزة = 43.4%* *الضفة الغربية = 38.7%* *القدس الشرقية = 62.5%* *مصنف حسب العمر:* *29-18 سنة = 40.4%* *44-30 سنة = 56.6%*	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي		

45-59 سنة = 43% *60 سنة فأكبر = 37.3%* *الغاية = 45%*			
النتاج 2-4: مؤسسات الدولة والمؤسسات الوطنية تعزز المساواة بين الجنسين وترصدها وتكفل عدم التمييز للجميع (منظمة العمل الدولية، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، اليونيسف، صندوق الأمم المتحدة للسكان، اليونسكو، منظمة الأغذية والزراعة) *هدف التنمية المستدامة 5: المساواة بين الجنسين*			
تتقلص الفجوة بين الجنسين في مؤشرات التنمية الرئيسية. معدل البطالة: *خط الأساس = 23.8 نقطة مئوية* *الغاية = 19 نقطة مئوية* معدل المشاركة في القوى العاملة: *خط الأساس = 53.1 نقطة مئوية* *الغاية = 48 نقطة مئوية*	منظمة العمل الدولية، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، اليونيسف، اليونسكو، صندوق الأمم المتحدة للسكان، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	دعم وصول النساء إلى وظائف لائقة. دعم الحكومة لكي تضع نظماً عامة فعالة وتحافظ عليها من أجل تتبع مخصصات النوع الاجتماعي وتوفيرها وتعديل القوانين والسياسات حتى تصبح أكثر مراعاة للفروق بين الجنسين. دعم تقوية النظم والسياسات الوطنية للتعامل مع التمييز بين الجنسين. دعم تقوية القدرات والعمليات والنظم المؤسسية لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي.	أغلب الوزارات التنفيذية، منظمات المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية

نسبة المتزوجات من الشابات في عمر 15–19 سنة: *خط الأساس = 9.3%* *الغاية = 7%* المقاعد في البرلمان (مؤشر التنمية المستدامة 5-5-1): *خط الأساس = 74.2 نقطة مئوية*[17] *الغاية = 60 نقطة مئوية* المقاعد في الإدارة المحلية: *خط الأساس = 55.2 نقطة مئوية*[18] *الغاية = 40 نقطة مئوية*			
عدد الوزارات التي تدرج مخصصات للنوع الاجتماعي في موازناتها. *خط الأساس = 6*[19] *الغاية = 16*	هيئة الأمم المتحدة للمرأة		

[17] حالياً تشغل النساء 17 مقعدا من أصل 132 مقعدا أي 12.8% من المقاعد بينما يشغل الرجال 87.2%. والهدف هو أن تشغل المرأة 20% من المقاعد، بينما يشغل الرجال 80%.
[18] حالياً تشغل النساء 22.4% من المواقع في هيئات الحكم المحلي المنتخبة أو المعينة. يعني هذا وجود فجوة بين الجنسين مقدارها 55.2 نقطة مئوية بالمقارنة مع الرجال.
[19] يشير خط الأساس الى وزارة شؤون المرأة، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي، ووزارة الصحة، ووزارة العمل، ووزارة الزراعة.

عدد السياسات ذات العلاقة بالنوع الاجتماعي التي تقوم المؤسسات الحكومية، بما في ذلك وزارة شؤون المرأة، بإعدادها وتقديمها الى مجلس الوزراء للمصادقة. *خط الأساس =* *الغاية =*	هيئة الأمم المتحدة للمرأة		
عدد منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المحلية التي تحشد الجهود حول قضايا المرأة وترصدها وتبلغ عنها. *خط الأساس = 21* *الغاية = 21*[20]	هيئة الأمم المتحدة للمرأة		
الأولوية الاستراتيجية الثالثة: **عدم ترك أحد خلف الركب: دعم التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة للجميع** (الأولوية أو الهدف الإنمائي الوطني: الاستقلال الاقتصادي ضمن التنمية المستدامة) أهداف التنمية المستدامة 1، 2، 5، 8، 9، 10، 12			
النتاج 3-1: تتسم القطاعات المنتجة في فلسطين بقدر أكبر من التنوع ومعدلات نمو أعلى (منظمة الأغذية والزراعة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مركز التجارة الدولي، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع) *هدف التنمية المستدامة 2: القضاء التام على الجوع*			

[20] يتعلق خط الأساس بمنظمات المجتمع المدني المشاركة في عضوية اللجنة الوطنية المعنية بتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي 1325 والائتلاف الوطني بخصوص اتفاقية سيداو.

هدف التنمية المستدامة 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد *هدف التنمية المستدامة 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية*			
معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل بالنسبة للقطاعات الإنتاجية (مؤشر التنمية المستدامة 8-2-1)[21]. الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك: *خط الأساس = -3,06%* *الغاية = 0.5%* التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية: *خط الأساس = 1.48%* *الغاية = 0.5*	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، منظمة الأغذية والزراعة	بناء قدرات صغار المنتجين في مجال تأمين المدخلات وتصميم المنتجات وتطوير الأعمال والتسويق. دعم المزارعين في الوصول الى البذور والأسمدة والصناعة الزراعية والزراعة المبتكرة وزيادة إنتاجية الأرض والعمالة والمياه. دعم المنتجين لاعتماد ممارسات إنتاج منخفضة الكربون.	وزارة الزراعة، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة الحكم المحلي، وزارة التنمية الاجتماعية، غرف التجارة، بالتريد، منظمات المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والدولية
مؤشر هيرفنداهل بخصوص تركيز الصادرات. *خط الأساس = 0.164 (2015)* *الغاية < 0.15*	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[22]، منظمة الأغذية والزراعة		

[21] خطوط الأساس هي المعدلات السنوية لفترة السنوات الخمس 2011-2015. والغايات هي المعدلات السنوية لفترة السنوات الخمس 2018-2022.

[22] يمكن حساب مؤشر هيرفنداهل من البيانات على الموقع http://pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/sections_%20E.htm أو http://pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/exp%20division%20_E.htm

الميزان التجاري الموحد للقطاعات الإنتاجية الرئيسية. الزراعة: *خط الأساس = -0.69- (2015)* *الغاية = -0.6-* التصنيع: *خط الأساس = -0.62- (2015)* *الغاية = -0.6-*	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، منظمة الأغذية والزراعة		
نسبة الأسر المفتقرة للأمن الغذائي مصنفة حسب المنطقة (يتعلق بمؤشر التنمية المستدامة 2-1-2). *خط الأساس = قطاع غزة: 46.6، الضفة الغربية: 16.3* *الغاية = قطاع غزة: 23.3، الضفة الغربية: 8.2*	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، منظمة الأغذية والزراعة		
النتاج 3-2: يملك الفلسطينيون قدرة أكبر على الوصول إلى أعمال منتجة لائقة (مركز التجارة العالمي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، منظمة العمل الدولية، منظمة الأمم المتحدة لتنمية الصناعية، اليونسكو، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأغذية والزراعة، اليونيسف، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، برنامج متطوعي الأمم المتحدة) *هدف التنمية المستدامة 5: المساواة بين الجنسين* *هدف التنمية المستدامة 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد* *هدف التنمية المستدامة 10: الحد من أوجه عدم المساواة*			

معدل البطالة مصنفاً حسب الجنس والعمر والموقع الجغرافي والفئات الضعيفة (الشباب، النساء، الأشخاص ذوي الإعاقات، اللاجئين في المخيمات) (مؤشر التنمية المستدامة 8-5-2) الإجمالي: *خط الأساس = 28.4%* *الغاية = 20%* الرجال: *خط الأساس:* *الأرض الفلسطينية المحتلة: 23.5%، الضفة الغربية: 16.8%، غزة: 35.4%* *الغاية:* *الأرض الفلسطينية المحتلة: 20%، الضفة الغربية: 14.3%، غزة: 30.1%* النساء: *خط الأساس:*	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، منظمة العمل الدولية	مبادرات لتوفير فرص العمل ودعم النساء والشباب في الوصول الى وظائف لائقة وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال. المناصرة لتوفير شروط عمل لائقة. تطوير المهارات اللازمة لتحسين إمكانية الحصول على عمل بين الفتيان والفتيات والفئات الضعيفة الأخرى. إيجاد مؤسسات وتمكين وكلاء الأنشطة الاقتصادية لإتاحة المجال لإجراء حوار اجتماعي والتأثير في السياسات. دعم تنفيذ قانون الضمان الاجتماعي الجديد للعاملين في القطاع الخاص.	وزارة العمل، وزارة الزراعة، وزارة شؤون المرأة، وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة التنمية الاجتماعية، منظمات المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية، نقابات العمال

الأرض الفلسطينية المحتلة: 47.3%، الضفة الغربية: 31.7%، غزة: 68.6% *الغاية:* *الأرض الفلسطينية المحتلة: 33%، الضفة الغربية: 34%، غزة: 52%* الشباب: *خط الأساس:* *الأرض الفلسطينية المحتلة: 41.7%* *النساء: 66.1%، الرجال: 35%* *الضفة الغربية: 29.8%* *النساء: 51.3%، الرجال: 24.7%* *غزة: 60.1%* *النساء: 83.3%، الرجال: 53.2%* *الغاية:* *الأرض الفلسطينية المحتلة: 30%* *النساء: 47.5%، الرجال: 25.2%*			

الضفة الغربية: 21.4% *النساء: 36.9%، الرجال: 17.8%* *غزة: 43.2%* *النساء: 60.8%، الرجال: 37.5%* الأشخاص ذوو الإعاقات: *خط الأساس:* *الأرض الفلسطينية المحتلة: 91.3%، الضفة الغربية: 93.8%، غزة: 90.6%* *الغاية:* *الأرض الفلسطينية المحتلة: 81%، الضفة الغربية: 83.2%، غزة: 80.3%* اللاجئون في المخيمات: *خط الأساس:* *الأرض الفلسطينية المحتلة: 34.6%* *النساء: 56.6%، الرجال: 28.1%*			

الضفة الغربية: 20.5% *النساء: 36.2%، الرجال: 16.7%* *غزة: 44%* *النساء: 67.3%، الرجال: 36.4%* *الغاية:* *الأرض الفلسطينية المحتلة: 28%* *النساء: 45.8%، الرجال: 22.7%* *الضفة الغربية: 16.6%* *النساء: 29.3.9%، الرجال: 13.5%* *غزة: 33.6%* *النساء: 54.5%، الرجال: 29.4%*			
نسبة العاملين في القطاع الخاص الذين يكسبون أقل من الحد الأدنى للأجور مصنفة حسب العمر. *خط الأساس = 36% (126,500 عامل)* *15-24 سنة = 39% (40,300)* *25-34 سنة = 38.1% (48,200)*	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، منظمة العمل الدولية		

35–44 سنة = 14.7% (18,600) *45–54 سنة = 6.1% (7,700)* *55 سنة فأكبر = 2% (2,700)* *الغاية = 25%*			
نسبة العاملين على عقود مدونة. *خط الأساس = 25.6%* *الغاية = 35%*	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، منظمة العمل الدولية		
نسبة الشباب (في عمر 15–24 سنة) غير الموجودين في التعليم أو العمل أو التدريب. *خط الأساس = 32.3%، إناث: 38.7%، ذكور: 16%* *الغاية = 27.3%*	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، منظمة العمل الدولية		
النتاج 3–3: تستخدم البنية التحتية والموارد الطبيعية والثقافية الفلسطينية وتدار بطريقة أكثر استدامة (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مركز التجارة العالمي، اليونسكو، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة الأغذية والزراعة، اليونيسف، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، برنامج متطوعي الأمم المتحدة) *هدف التنمية المستدامة 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية* *هدف التنمية المستدامة 10: الحد من أوجه عدم المساواة* *هدف التنمية المستدامة 11: مدن ومستوطنات بشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة*			

هدف التنمية المستدامة 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان			
عدد مشاريع الاستثمار المؤثر[23] التي تصادق عليها السلطة الفلسطينية *خط الأساس = 0* *الغاية = 2*	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	استكشاف مشاريع الاستثمار المؤثر وتيسيرها. المناصرة وبناء القدرات من أجل اعتماد التكنولوجيا في معالجة المياه العادمة واستخدامها.	وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة الزراعة، سلطة المياه الفلسطينية، مصلحة مياه بلديات الساحل، سلطة جودة البيئة
نسبة المياه العادمة التي تستخدم في الري والنظم البيئية (يتعلق بمؤشر التنمية المستدامة 6-3-1). خط الأساس < 1% الغاية = 3%	سلطة المياه الفلسطينية، منظمة الأغذية والزراعة	دعم تركيب ألواح الطاقة الشمسية وتعميم استخدام الطاقة الشمسية.	
وحدات الطاقة الشمسية التي يتم إنتاجها[24]. *خط الأساس = 15 ميغاواط* *الغاية = 130 ميغاواط*	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	دعم صيانة مواقع التراث الثقافي وإدارتها وتكييفها من أجل إعادة استخدامها لإدرار العوائد. دعم حماية المواقع الطبيعية والتنوع الحيوي وصيانتها وإدارتها.	
عدد مواقع التراث الثقافي المعاد تأهيلها وافتتاحها وتشغيلها. *خط الأساس = 45* *الغاية = 84*	اليونسكو		

[23] الاستثمارات المؤثرة هي الاستثمارات التي تبذل في شركات ومنظمات وصناديق بقصد إحداث أثر اجتماعي وبيئي جنباً إلى جنب مع العائد المالي. https://thegiin.org/impact-investing/need-to-know/.

[24] الغاية موضوعة لسنة 2020. ستعدل هذه الغاية عندما تصبح الغاية للسنوات اللاحقة متوفرة.

النتاج 3-4: يستفيد المنتجون الضعفاء بشكل خاص من التنمية الموجهة نحو السوق (مركز التجارة العالمي، منظمة العمل الدولية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، اليونسكو، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأغذية والزراعة، اليونيسف، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، برنامج الأغذية العالمي) *هدف التنمية المستدامة 1: القضاء على الفقر* *هدف التنمية المستدامة 2: القضاء التام على الجوع* *هدف التنمية المستدامة 10: الحد من أوجه عدم المساواة*			
نسبة الأسر المعيشية التي تفتقر للأمن الغذائي بشدة (حسب الضفة الغربية وغزة، وحسب الفئات الضعيفة، بما فيها الأسر التي تعيلها نساء، واللاجئين في المخيمات، والتجمعات السكانية في المنطقة (ج)، والتجمعات البدوية والرعوية المقيمة في المنطقة (ج)، وصغار المزارعين والرعاة غير البدو وصيادي الأسماك) (متعلق بمؤشر التنمية المستدامة 2-1-2). لكل فئة: *خط الأساس:* *قطاع غزة: 28.4%، الضفة الغربية: 5.5%* *الأسر التي تعيلها نساء: 12.5%* *اللاجئون في المخيمات: 19.8%* *التجمعات السكانية في المنطقة (ج): 10.0%*	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، منظمة الأغذية والزراعة، برنامج الأغذية العالمي	دعم سبل كسب العيش. دعم اعتماد ممارسات مستدامة في الزراعة والرعي وصيد الأسماك. بناء المهارات اللازمة للاندماج في سوق العمل. دعم توفير الدخل للاجئين الذين يعيشون في فقر مدقع. دعم صغار تجار المفرق في قطاع الأغذية لتعزيز قدرتهم على الصمود.	وزارة الزراعة، وزارة الحكم المحلي، وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة العمل، وزارة شؤون المرأة، وزارة التنمية الاجتماعية، منظمات المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية

التجمعات الرعوية في المنطقة (ج): 10.9% *صغار المزارعين: 8.5%* *الغاية = تخفيض النسبة إلى النصف* *قطاع غزة: 14.2%، الضفة الغربية: 2.75%* *الأسر التي تعيلها نساء: 6.25%* *اللاجئون في المخيمات: 10%* *التجمعات السكانية في المنطقة (ج): 5.0%* *التجمعات الرعوية في المنطقة (ج): 5.5%* *صغار المزارعين: 4.25%*			
نسبة العاملين إلى مجموع السكان. *خط الأساس:* *الأرض الفلسطينية المحتلة: 17.7%، الضفة الغربية: 19.7%، غزة: 13%* *الغاية:* *الأرض الفلسطينية المحتلة: 23.7%، الضفة الغربية: 26.4%، غزة: 17.4%*	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، منظمة العمل الدولية		

نسبة الأشخاص الذين يعيشون دون المستوى الوسيط[25] للدخل مصنفة حسب الفئات (مؤشر التنمية المستدامة 10-1-2). *خط الأساس = 10%* *الغاية = 4.9%*	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، منظمة الأغذية والزراعة		
نسبة العاملين لحسابهم الخاص إلى الأشخاص العاملين في غزة. *خط الأساس = 14%* *الغاية = 19%*	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، منظمة العمل الدولية		
اللاجئون الذين يسقطون في الفقر المدقع كل سنة كنسبة مئوية من اللاجئين الذين يعيشون في فقر مدقع. *خط الأساس =* *الغاية =*	الأونروا		
الأولوية الاستراتيجية الرابعة: **عدم ترك أحد خلف الركب: التنمية الاجتماعية والحماية الاجتماعية** (الأولوية أو الهدف الإنمائي الوطني: التنمية المستدامة) أهداف التنمية المستدامة 1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 10، 11، 13			
النتاج 4-1: يستفيد مزيد من الفلسطينيين، ولا سيما أولئك الأشد ضعفاً، من خدمات آمنة وشاملة للجميع ومنصفة وذات جودة			

[25] ستستخدم البيانات عن الاستهلاك والإنفاق، حيثما أمكن، بدلاً من الدخل لقياس الفقر وأوجه عدم المساواة.

(صندوق الأمم المتحدة للسكان، منظمة الصحة العالمية، اليونسكو، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اليونيسف، منظمة العمل الدولية، منظمة الأغذية والزراعة، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، الأونروا، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، برنامج متطوعي الأمم المتحدة) *هدف التنمية المستدامة 3: الصحة الجيدة والرفاه* *هدف التنمية المستدامة 4: التعليم الجيد* *هدف التنمية المستدامة 6: المياه النظيفة والنظافة الصحية* *هدف التنمية المستدامة 7: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة* *هدف التنمية المستدامة 10: الحد من أوجه عدم المساواة* *هدف التنمية المستدامة 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة*			
نسبة السكان الحاصلين على تعليم ثانوي فأعلى مصنفة حسب العمر والجنس والمنطقة الجغرافية. لكل فئة: *خط الأساس = 31%* *مصنف حسب الجنس:* *ذكور: 29%، إناث: 32%* مصنف جغرافياً: قطاع غزة: 33%، الضفة الغربية: 33% الغاية: 35%	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، منظمة الأغذية والزراعة	دعم التعليم الجامع من خلال زيادة معدلات الالتحاق وتحسين جودة التعليم ونتاجات التعلم وتحسين الوصول الى الأشخاص ذوي الإعاقات، وتعزيز المهارات الحياتية في المناهج والأساليب التدريسية والتعليم العلاجي في غزة. دعم الإصلاحات والإجراءات التي تسهم في تعميم التغطية بالخدمات الصحية من أجل توسيع نطاق التغطية لتشمل جميع الفلسطينيين مع تركيز خاص على عدد من الفئات الضعيفة، بمن فيهم النساء والأطفال في التجمعات السكانية الأكثر تهميشاً لزيادة استخدام خدمات محسنة وبتكلفة معقولة في صحة وتغذية الأم والطفل، وزيادة الوصول إلى رعاية النفاس، وتحسين الوصول إلى خدمات ذات جودة في الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، وتحسين الوصول إلى خدمات صحية	وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة الصحة، سلطة المياه الفلسطينية، مصلحة مياه بلديات الساحل

عدد الشباب الذين يملكون المهارات الملائمة، بما فيها المهارات التقنية والمهنية، من أجل التشغيل والحصول على وظائف لائقة وريادة الأعمال. *خط الأساس = سيصبح متوفراً في سنة 2018* *الغاية =*	اليونيسف	ذات جودة، بما يشمل الرعاية الوقائية، والأمراض غير السارية، والصحة النفسية، وتطبيق نهج صحة الأسرة في الرعاية الصحية. تركيب وإصلاح شبكة المياه/خطوط الأنابيب، وربط المنازل بشبكات المياه، ومرافق تخزين المياه، وآبار المياه، ومحطات الضخ.	
نسبة إنفاق الأسر على الصحة من جيبهم الخاص. *خط الأساس = 40.8%* *الغاية = 35%*	منظمة الصحة العالمية	توسيع محطة تحلية المياه القصيرة الأجل والمنخفضة الحجم في غزة لتصل الى طاقة استيعابية إجمالية بمقدار 20,000 متر مكعب في اليوم ليستفيد منها حوالي 250,000 شخص.	
نسبة المحافظات (أو الوحدات الإدارية المماثلة) التي تقدم مرافق الرعاية الصحية فيها خدمات موحدة للتدخل المبكر للأطفال دون سن الثالثة الذين لديهم احتياجات خاصة. *خط الأساس = 0%* *الغاية = 15%*	اليونيسف	دعم توطين الخطة الحضرية الجديدة في فلسطين مع التركيز على جعل المدن والمستوطنات البشرية أكثر شمولاً للجميع وأمناً وأكثر تيسراً لوصول الأشخاص ذوي الإعاقات.	
وجود مرافق وطنية لمعالجة وتأهيل الإدمان تعمل وفقاً للمعايير المقبولة دولياً. خط الأساس = 0 الغاية = 1	برنامج الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة		

نسبة السكان القادرين على الوصول إلى المياه بتكلفة معقولة ومدارة بشكل آمن (مؤشر التنمية المستدامة 6-1-1) *خط الأساس = سيصبح متوفراً بعد الجولة التالية من المسح العنقودي المتعدد المؤشرات في سنة 2018* *الغاية = 15 نقطة مئوية فوق خط الأساس*	اليونيسف		
نسبة السكان القادرين على الوصول الى مرافق خاصة ومحسنة للصرف الصحي (بما في ذلك مرافق غسل اليدين المزودة بالمياه والصابون) حيث يتم تصريف النفايات البرازية بأمان في الموقع أو تنقل وتعالج بعيداً عن الموقع (مؤشر التنمية المستدامة 6-2-1). *خط الأساس = سيصبح متوفراً بعد الجولة التالية من المسح العنقودي المتعدد المؤشرات في سنة 2018* *الغاية = 10 نقاط نقطة مئوية فوق خط الأساس*	اليونيسف		
نسبة الأسر المخدومة بواسطة شبكة للمياه العادمة[26] (يتعلق بمؤشر التنمية المستدامة 6-3-1). *خط الأساس:* *قطاع غزة: 70%، الضفة الغربية: 33%*	سلطة المياه الفلسطينية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي		

[26] الغايات موضوعة لسنة 2018، وسيتم تحديثها عندما تحدد الغايات الوطنية للسنوات اللاحقة.

الغاية: *قطاع غزة: 73%، الضفة الغربية: 41%*			
توفر أطر شاملة للتخطيط المكاني الاستراتيجي للتنمية الحضرية في غزة ومنطقة H2 في الخليل تستوعب الاحتياجات التجارية والاقتصادية للسكان وتستجيب لأولويات تقديم خدمات فعالة. *خط الأساس: غزة: لا، منطقة H2 في الخليل: لا* *الغاية: غزة: نعم، منطقة H2 في الخليل: نعم*	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية		
ترتيب فلسطين حسب مؤشر الرصد العالمي للمسنين. *خط الأساس = 93 من بين 96 بلداً (2015)* *الغاية: التقدم في الترتيب إلى تحت 90*	الرابطة الدولية لمساعدة المسنين، صندوق الأمم المتحدة للسكان		
النتاج 4-2: يملك جميع الفلسطينيين، ولا سيما الأشد ضعفاً، قدرة أكبر على الوصول إلى نظم للحماية وحماية اجتماعية موحدة ومتكاملة ومستجيبة للصدمات (اليونيسف، صندوق الأمم المتحدة للسكان، منظمة العمل الدولية، برنامج الأغذية العالمي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأونروا) *هدف التنمية المستدامة 1: القضاء على الفقر* *هدف التنمية المستدامة 2: القضاء التام على الجوع* *هدف التنمية المستدامة 5: المساواة بين الجنسين* *هدف التنمية المستدامة 10: الحد من أوجه عدم المساواة*			

معدل الفقر. *خط الأساس = سيصبح متوفراً بعد أن يجرى التعداد العام في سنة 2018* *الغاية =*	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	دعم وزارة التنمية الاجتماعية في تقوية قدراتها لتنسيق وإدارة وتنفيذ حماية اجتماعية مراعية للطفل والنوع الاجتماعي. دعم بناء آليات ومعايير وبروتوكولات للإحالة إلى الحماية الاجتماعية تركز على الفئات الأشد ضعفاً.	وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الصحة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة شؤون المرأة
نسبة السكان الذين تغطيهم نظم الحماية الاجتماعية، مصنفة حسب الجنس، وكذلك حسب الفئات الضعيفة بالقدر الممكن (الفتيات المراهقات، الأطفال، الشباب، التجمعات السكانية في المنطقة (ج)، المسنين، المفتقرين للأمن الغذائي، الأسر التي تعيلها نساء، النساء المعرضات للعنف القائم على النوع الاجتماعي، الأشخاص ذوي الإعاقات، الخ) (متعلق بمؤشر التنمية المستدامة 1-3-1). لكل فئة: *خط الأساس = ستصبح البيانات متوفرة في كانون الأول/ديسمبر 2017* *الغاية =*	وزارة التنمية الاجتماعية، اليونيسف	توفير الدلائل والمناصرة لأرضيات الحماية الاجتماعية، التي هي بمثابة مبادرة عالمية للأمم المتحدة توفر إطاراً وطنياً لاعتماد نهج قائم على النظم في الحماية الاجتماعية. تطوير نظام موحد ومتكامل للرصد والتقييم. دمج التأهب للطوارئ والتخطيط للطوارئ في سياسات الحماية الاجتماعية واستراتيجياتها وخطط عملها.	
نسبة النساء اللواتي سبق لهن الزواج والفتيات في عمر 15 سنة فأكبر اللواتي تعرضن لعنف جسدي أو جنسي أو نفسي على يد عشير حالي أو سابق في فترة 12 شهراً الماضية، حسب نوع العنف وحسب العمر[27].	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، صندوق الأمم المتحدة للسكان	تمكين النساء وتثقيف الرجال والنساء للوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.	

[27] يعود أحدث مسح يخص هذا الموضوع إلى سنة 2011. ستتوفر بيانات من مسح آخر في سنة 2018 يمكنها أن توفر خط الأساس. مع أن مستقبل مسح العنف ليس أكيداً، إلا أن الزملاء شعروا بأن هذا المؤشر مهم لدرجة أنه لا ينبغي استبعاده من الأولويات. يلزم إجراء نقاش حول كيفية التأكد من أنه سيتم إجراء مسح ثانٍ خلال فترة الإطار الجديد للمساعدات الإنمائية.

لكل فئة عمرية: *خط الأساس = 37% (2011). سيتوفر خط أساس جديد في سنة 2018* *الغاية = 30%*		تقديم خدمات الدعم لضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي. دعم الحكومة الفلسطينية في تنفيذ تدابير للتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي.	
وجود قانون شامل لتوفير الحماية للمسنين. *خط الأساس = لا* *الغاية = نعم*	صندوق الأمم المتحدة للسكان	المناصرة لتوفير التغطية بالحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة بموجب قوانين محددة.	
النتاج 4-3: تكون المجتمعات والمؤسسات الفلسطينية الضعيفة مهيأة بشكل أفضل للتدبر مع التهديدات والصدمات المطولة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأغذية والزراعة، برنامج الأغذية العالمي، اليونيسف، صندوق الأمم المتحدة للسكان) *هدف التنمية المستدامة 13: العمل المناخي*			
يتوفر إطار وطني مكرس للحد من مخاطر الكوارث وإدارة مخاطر المناخ (متعلق بمؤشري التنمية المستدامة 11-ب-2 و13-1-1). *خط الأساس = لا: أعدت مسودة للإطار وقدمت لنيل المصادقة* *الغاية = نعم*	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	دعم تطوير نظم مؤسسية وتشريعية والمساهمة في بناء القدرات الوطنية والمحلية لتخفيف تأثيرات تغير المناخ والكوارث والتكيف معها. دعم تنفيذ تدابير السلامة والتأهب في المدارس، الى جانب تعميم تدابير الحد من مخاطر الكوارث في قطاع التعليم، وتدابير السلامة والتأهب في المستشفيات، الى	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة جودة البيئة، مكتب رئيس الوزراء، وزارة الزراعة، وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة الصحة

عدد خط الطوارئ أو التأهب للطوارئ التي تسترشد بتقييمات للمخاطر المتعددة للكوارث والمناخ وتستجيب للفئات الأشد ضعفاً. *خط الأساس = 6* *الغاية = 12*	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	جانب تعميم تدابير الحد من مخاطر الكوارث في قطاع الصحة، وتحسين قدرات الاستجابة للطوارئ لدى الدفاع المدني الفلسطيني. دعم تعزيز قدرات المزارعين ومربي المواشي وصيادي الأسماك للتدبر والتكيف مع عواقب تغير المناخ.	
عدد المدارس التي توجد فيها آليات للإنذار المبكر. خط الأساس = 58 الغاية = 395	اليونيسف	دعم مؤسسات السلطة الفلسطينية في إعداد برامج لتغير المناخ في مجال الطاقة والزراعة والمياه والإصحاح البيئي والنقل والوصول الى صناديق المناخ.	

الملحق 1: الإطار المعياري الدولي

منذ احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة سنة 1967، أقر مجلس الأمن في عدد من قراراته[28] بأن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على تلك المناطق وأن المستوطنات الإسرائيلية الموجودة فيها ليست لها أية شرعية قانونية، وتشكل انتهاكاً للقانون الدولي وتفرض عقبة كبرى أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. كما دعا المجلس، في أحدث قراراته بشأن هذا النزاع، القرار 2334، جميع الدول لأن "تميز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام 1967". كما أقر المجلس أن ضم إسرائيل للقدس الشرقية "لاغٍ وباطل" (القرار 478 (1980)) ويعد كذلك انتهاكاً للقانون الدولي. وفي القرار 242 (1967)، حدد مجلس الأمن المعادلة الأساسية للسلام بين إسرائيل والبلدان المجاورة لها، وهي: انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها خلال حرب سنة 1967 مقابل السلام القائم على الاعتراف المتبادل والحق في حدود آمنة. ومنذ سنة 2002، أكد المجلس في عدة قرارات دعمه لرؤية لمنطقة تعيش فيها دولتان (ديمقراطيتان، حسب القرار 1850)، إسرائيل وفلسطين، جنباً إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها[29]، ودعا لإنهاء "جميع أعمال العنف والإرهاب والاستفزاز والتحريض والتدمير"[30].

تظل اتفاقية أوسلو الموقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية خلال سنوات التسعينيات من القرن الماضي تشكل الإطار الرسمي الذي يحكم العلاقات الثنائية بين الطرفين. مع ذلك، يرى كثيرون أنه بما أن الاتفاقية كانت مصممة لكي تمثل ترتيبات مؤقتة على مدى فترة خمس سنوات، فهي الآن، بعد مرور 20 سنة وحدوث تغييرات ملموسة على الأرض، بما في ذلك سيطرة حماس على غزة بحكم الواقع في سنة 2007، أصبحت بحاجة الى تعديلات. نصت الاتفاقية المرحلية (أوسلو 2) لسنة 1995 على تمييز الصلاحيات والمسؤوليات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في ثلاث مناطق محددة في الضفة الغربية، لا تشمل القدس الشرقية. في المنطقتين (أ) و(ب) – 40% من مساحة الضفة الغربية، تشمل حوالي 90% من سكانها الفلسطينيين – تملك السلطة الفلسطينية سيطرة أمنية ومدنية في الأولى وسيطرة على الشؤون المدنية فقط في الثانية، وفي المنطقة (ج) – نسبة 60% الباقية حيث توجد جميع المستوطنات – تحتفظ إسرائيل بسيطرتها الكاملة. وحسب الاتفاقيات، التزمت إسرائيل بنقل تدريجي لمزيد من المناطق لتصبح تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، ولكن هذه العملية توقفت في سنة 2000. وحددت ملاحق الاتفاقيات العلاقات بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية خلال المرحلة الانتقالية في عدد متنوع من القضايا، منها الأمن والمياه والطاقة والعديد غيرها. وتمثل أحد المكونات البارزة في هذه الحزمة في الملحق الخامس ("بروتوكول باريس") الذي أبقى إسرائيل والضفة الغربية وغزة كياناً جمركياً واحداً، متوخياً حرية حركة العمالة والسلع بين الاقتصاد الإسرائيلي والفلسطيني على حساب تقييد نطاق السيادة الاقتصادية الفلسطينية. يتمثل أحد الوعود الأساسية التي قدمتها اتفاقيات أوسلو في الالتزام المتبادل بعدم "الشروع بأية خطوة أو اتخاذ أية خطوة من شأنها أن تغير وضع" الضفة الغربية وغزة، وهو الأمر الذي يتهم كل من الطرفين الطرف الآخر بانتهاكه. وقد توقفت عن العمل منذ سنة 2000 عدة آليات ثنائية ولجان مشتركة أنشئت بموجب اتفاقيات أوسلو.

---

[28] بما فيها القرار 476 (1979)، والقرار 452 (1979)، والقرار 484 (1980)، والقرار 605 (1987)، والقرار 672 (1990)، والقرار 904 (1994)، والقرار 2334 (2016).
[29] بما فيها القرار 1397 (2002)، والقرار 1515 (2003)، والقرار 1850 (2008).
[30] بما فيها القرار 1397 (2002)، والقرار 1402 (2003)، والقرار 1435 (2003)، والقرار 1515 (2003)، والقرار 1850 (2008).

الملحق 2: العملية التشاورية لإعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

أعد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بواسطة منظومة الأمم المتحدة في فلسطين بالتشاور مع النظراء الوطنيين، بمن فيهم الوزارات التنفيذية، والمكاتب الفنية الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والشركاء الدوليين. أجريت المشاورات مع الأطراف المعنية الوطنية على مدار النصف الثاني من سنة 2016 وأوائل سنة 2017 على أساس أربع أولويات استراتيجية مسودة أعدتها منظومة الأمم المتحدة بالاستناد إلى المحاور الثلاثة لأجندة السياسات الوطنية لدى الحكومة الفلسطينية.

أجريت المشاورات على النحو الآتي:

الخطوة 1: مشاورات ثنائية مع ممثلي الحكومة/اللجان الفنية الحكومية

جرت جولة أولية من المشاورات الثنائية بين الوكالات والصناديق والبرامج، كل منها على حدة، ومكتب المنسق المقيم خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. ويشار إلى أن الاجتماع الأول للجنة الفنية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الذي جمع كلاً من ممثلي الأمم المتحدة والوزارات التنفيذية عقد في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2016 في رام الله، وتشارك في رئاسته مكتب المنسق المقيم ووزارة المالية والتخطيط. وقدمت غالبية الوزارات التنفيذية تعقيبات محددة بخصوص صياغة هذا الإطار الثاني للمساعدات الإنمائية لفلسطين، بالتركيز على الدروس المستفادة من الإطار الأول والتشديد على ضرورة دعم أجندة السياسات الوطنية التي أعدت مؤخراً.

أدمجت الملاحظات التي استلمت خلال هذه المرحلة في أربع أولويات استراتيجية معدلة، وتم التشارك بهذه الأولويات مع الأطراف المعنية خلال المرحلة الثالثة من المشاورات. علاوة على ذلك، تم تحديد وكالات الأمم المتحدة التي ستتولى قيادة كل من مجموعات الأولويات الاستراتيجية الأربع وصادق عليها فريق الأمم المتحدة القطري.

الخطوة 2: ورشة عمل تحديد الأولويات الاستراتيجية

نظم فريق الأمم المتحدة القطري في فلسطين، في 17-18 تشرين الأول/أكتوبر 2016، "ورشة عمل لتحديد الأولويات الاستراتيجية" في رام الله لمناقشة الأولويات الاستراتيجية المقترحة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وكذلك الاحتياجات الإنمائية الأوسع في الأرض الفلسطينية المحتلة، مع التركيز بشكل خاص على خطة سنة 2030. افتتح ورشة العمل معالي وزير المالية والتخطيط مع مكتب رئيس الوزراء، وقدم نظرة إلى أجندة السياسات الوطنية للحكومة. وحضر ورشة العمل أكثر من 100 مشارك ومشاركة من الحكومة والمجتمع المدني والمجتمع الأكاديمي والقطاع الخاص والمانحين ووكالات الأمم المتحدة. كما حضر الورشة أعضاء الفريق الإقليمي لدعم الأقران وكذلك جميع وكالات الأمم المتحدة غير المقيمة الأعضاء في فريق الأمم المتحدة القطري.

في اليوم الثاني من ورشة عمل تحديد الأولويات الاستراتيجية، توزع المشاركون على أربع مجموعات للأولويات الاستراتيجية، ويسرت عمل كل مجموعة وكالة الأمم المتحدة التي أسندت إليها قيادتها، وذلك لمناقشة مجالات الأفضلية النسبية للأمم المتحدة

والنتاجات والمخرجات الممكنة. وقد نجحت هذه النقاشات الجماعية في الخروج بالعديد من النتاجات والمخرجات المقترحة التي شكلت المسودة الأولى لمصفوفة النتائج والموارد.

الخطوة 3: المشاورات في غزة

في 19 تشرين الأول/أكتوبر، سافر المنسق المقيم وعدد من رؤساء الوكالات في فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب المنسق المقيم إلى غزة لإجراء مشاورات مع ممثلي الأطراف المعنية الذين لم يكن بمقدورهم السفر إلى رام الله من أجل المشاركة في ورشة عمل تحديد الأولويات الاستراتيجية. ومرة أخرى، شارك في ورشة العمل بنشاط أكثر من 100 مشارك ومشاركة من الحكومة والمجتمع المدني والمجتمع الأكاديمي والقطاع الخاص والمانحين ووكالات الأمم المتحدة.

الخطوة 4: مجموعات عمل الأولويات الاستراتيجية (الأمم المتحدة، رام الله وغزة)

بعد دمج الاقتراحات المختلفة التي قدمتها الوزارات التنفيذية والمكاتب الفنية من كل من ورشة عمل تحديد الأولويات الاستراتيجية والمشاورات في غزة، قامت مجموعات العمل الأربع الخاصة بالأولويات الاستراتيجية (الأمم المتحدة فقط)، على مدار شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2016، بتنقيح المصفوفة الوصفية ومصفوفة النتائج والموارد.

ثم أجرت المجموعات الأربع جميعها مشاورات متابعة كل على حدة مع الحكومة والمجتمع المدني:

	رام الله	غزة
الأولوية الاستراتيجية 1	8 كانون الأول/ديسمبر 2016	29 تشرين الثاني/نوفمبر 2016
الأولوية الاستراتيجية 2	12 كانون الأول/ديسمبر 2016	1 كانون الأول/ديسمبر 2016
الأولوية الاستراتيجية 3	30 تشرين الثاني/نوفمبر 2016	1 كانون الأول/ديسمبر 2016
الأولوية الاستراتيجية 4	8 كانون الأول/ديسمبر 2016	1 كانون الأول/ديسمبر 2016

الخطوة 5: مرحلة الصيغة النهائية

في 2 شباط/فبراير 2017، عقد اجتماع للجنة الفنية لعرض المسودة الكاملة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وفي شباط/فبراير 2017، عرضت مسودة نهائية للإطار على الفريق الإقليمي لدعم الأقران من أجل مراجعتها والتعليق عليها. وراجع فريق الأمم المتحدة القطري المسودة النهائية وصادق عليها في 24 آذار/مارس 2017، قبل تحويلها إلى الأطراف المعنية الأخرى.

المؤسسات الحكومية التي جرت استشارتها

وزارة المالية والتخطيط
مكتب رئيس الوزراء
سلطة جودة البيئة
المجلس الأعلى للشباب والرياضة
وزارة الزراعة
وزارة الثقافة
وزارة التربية والتعليم العالي
وزارة الخارجية

وزارة الصحة
وزارة العدل
وزارة العمل
وزارة الحكم المحلي
وزارة الاقتصاد الوطني
وزارة الأشغال العامة والإسكان
وزارة التنمية الاجتماعية
وزارة السياحة والآثار
وزارة شؤون المرأة
بلدية غزة
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
سلطة المياه الفلسطينية

المؤسسات غير الحكومية التي جرت استشارتها (قائمة غير وافية)

أفكار للتطوير التربوي والثقافي
برنامج العون والأمل لرعاية مرضى السرطان
جمعية عايشة لحماية المرأة والطفل
جمعية العطاء الخيرية
مؤسسة الحق
مركز الميزان لحقوق الإنسان
مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان
رابطة الوكالات الإنمائية الدولية
منتدى سيدات الأعمال
مركز الإعلام المجتمعي
اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة الفلسطينية
غرفة تجارة وصناعة غزة
هانديكاب إنترناشيونال
الجمعية الارثوذكسية المسيحية الخيرية العالمية
مؤسسة IREX
الإغاثة الإسلامية
الجامعة الإسلامية
مؤسسة Kvinna till Kvinna
مؤسسة Mercy Corps
جمعية نوى للثقافة والفنون
مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية
المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية
المجلس النرويجي للاجئين
معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية
الاتحاد العام لنقابات العمال الفلسطينية
جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية
شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية
جمعية المرأة الفلسطينية العاملة للتنمية
مؤسسة Premiere Urgence
جمعية الهلال الأحمر
الإغاثة الإسلامية – فرنسا
منتدى التنمية الاجتماعية
مؤسسة التعاون
اتحاد لجان العمل الصحي
اتحاد لجان المرأة الفلسطينية
مركز التعاون السويدي – We Effect
مركز شؤون المرأة